

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

يوليو 2013



July 2013

INTOSAI





هيئة التحرير

جوزيف موزر، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا.
مايكل فيرغسون، المدقق العام، كندا.
عبد القادر ازقلى ، رئيس أول ، لدائرة الحسابات، تونس.
جين دودارو ، المراقب العام وكالة ، الولايات المتحدة الأمريكية.
اديلينا غونزالز، مراقب عام، فنزويلا.

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
هيلين هيسنغ (الولايات المتحدة).

رئيس التحرير

موريل فورستر (الولايات المتحدة).

مساعِدو رئيس التحرير

لندا سيليفاك (الولايات المتحدة).
ماليني باباسيان (الولايات المتحدة)
سالي وليامسون (الولايات المتحدة)

المحررون المساعِدون

مكتب المدقق العام (كندا).
جاكبانز سينغ (اسوساي-الهند).
باتريك زاجيني (باساي- ياب - مايكرونيسيا).
أمانة منظمة الكاروساي (سانت لوسيا).
الأمانة العامة للأوروساي (اسبانيا).
خميس حسني (تونس).
باسيلو خواريجوي (فنزويلا).
الأمانة العامة للانتوساي (النمسا).
مكتب مسانلة الحكومة (الولايات المتحدة).

الإدارة

سارينا تشايس (الولايات المتحدة).
بول ميلر (الولايات المتحدة)

أعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة الانتوساي

ترانس نوميبي، المراقب العام، مكتب المراقب العام، جنوب أفريقيا

لي جياي، مدقق عام مكتب التدقيق الوطني، جمهورية الصين الشعبية

أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة، السعودية
جوزيف موسر، رئيس محكمة الرقابة، النمسا، أمين عام المجلس

تيرانس باستيان، المراقب العام، دائرة المراقب العام، جزر البهاما

موسى كوتي،
كارلوس رامون بولت فاكيوتي، مراقب عام، الاكوادور.

لازيو دوموكس، الرئيس، هنغاريا
فينود راي، مراقب ومدقق عام الهند

ابراهيم حامد بالكر، الرئيس، مكتب تدقيق ليبيا
خوان منويل بورتال مارتينز، المراقب العام، المكسيك

لين بوفوست، مراقب ومدقق عام، مكتب التدقيق المعهام، نيوزلندا

جورجن كوسمو، مراقب عام، نرويج
محمد اختار بولند رنا، المدقق العام، الباكستان

سيرجي فاديموفتش ستياشينين، رئيس غرفة الحسابات، روسيا الاتحادية

امياس مورس، المحاسب والمدقق العام، المملكة المتحدة.
جين دودارو، المحاسب العام، مكتب المسانلة الحكومية، الولايات المتحدة الأمريكية

اديلينا غونزالز، نائب المحاسب العام، فنزويلا

المجلة الدولية

للتدقيق الحكومي

مؤسسة المجلة الدولية للتدقيق الحكومي 2013

المحتويات

المقال الافتتاحي 2

افكار لرئيس مجلس ادارة الانتوساي.....6

اخبار موجزة8

المبادئ العامة لعمليات تدقيق العقود العامة:

فرصة لتعاون الانتوساي 16

قياس الاثر المالي لتقارير التدقيق 19

دراسة خاصة بمنظمة الباساي لسنة 2011 حول
المساءلة والشفافية لمؤسسات التدقيق في منطقة
الباسيفيك 23

تسليط الضوء على المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا
الدولية 27

التعاون بين الانتوساي والدول المانحة

آخر المستجدات 31

من داخل الانتوساي.....35

آخر مستجدات مبادرة تنمية الانتوساي 46

أحداث الانتوساي لسنة 2013-2014 49

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية لسان حال المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (انتوساي) على أساس ربع سنوي في أشهر يناير(كانون ثاني)، أبريل(نيسان)، يوليو(تموز)، أكتوبر(تشرين أول)، وباللغات العربية، والانكليزية، والفرنسية، والألمانية، والاسبانية. وقد تم تخصيص هذه المجلة التي تمثل الجهاز الرسمي للانتوساي لتحسين مستوى إجراءات الرقابة الحكومية والأساليب الفنية المعتمدة لديها. إن الآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

للاشتراك بالمقالات والتقارير الخاصة ومفردات الأخبار يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير في مكتب مسانلة الحكومة على العنوان التالي:

US Government Accountability Office
441 G Street N.W. Room 7814
Washington D.C. 20548,
USA
phone:202 512 4707
Fax: 2025124021
e-mail: intosajournal@gao.gov

نظرا للدور الذي تنهض به المجلة كوسيلة تعليمية فان المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها على صفحات المجلة هي تلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة المالية على القطاع العام والتي تتضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات الصلة بمناهج البحث الجديدة في مجال الرقابة المالية، أو التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على الرقابة. هذا و نعتذر عن قبول المقالات التي تتناول بصورة أساسية نواح نظرية من الرقابة.

توزع المجلة مجاناً على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الانتوساي وغيرهم من الجهات المعنية بالرقابة. كما يمكن الحصول على نسخة إلكترونية من المجلة من موقع الانتوساي التالي عن طريق شبكة الانترنت :

www.intosai.org أو على موقع المجلة
intosajournal@gao.gov.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي يصدره المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وتدرج في سجلات الإدارة وتنتشر ملخصات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :

Anbar Management Services, Wembley,
England, and University Microfilm
International. Ann Arbor. Michigan.

www.intosajournal.org



رؤى حول منظمة الانتوساي: تطورها وتحدياتها المستقبلية

فينود راي

المراقب والمدقق العام
السابق لجهاز الرقابة الهندي

بعد انتهاء مهماتي الرسمية مؤخرا في منصب المراقب والمدقق العام للهند بدأت استعرض تلك الفترة من عملي والتجربة الثرة لمنظمة الانتوساي فبدأت امامي حقيقة التطور الهائل الذي حققته المنظمة منذ انبثاقها وحتى الان، ولاسيما في السنوات الخمس الاخيرة. فهي اليوم تحمل لواء الدفاع عن استقلالية مؤسسات الرقابة العليا مرتكزة على اعلاني ليما والمكسيك، الذي ارسى الاول دعائمها واكد الثاني على اهمية تعزيزها وترسيخها، وتحظى بالاعتراف كاعلى منظمة تعنى بوضع المعايير في مجال التدقيق العام. ومن بين الامثلة على تنامي مكانة المنظمة وتعظيم الثقة فيها:

- وضع المعايير الرقابية وتقديم المشورة لاجهزة الرقابة العليا حول الممارسات الافضل للحكومة الرشيدة.
- بناء علاقات شراكة مع الجهات المانحة الدولية متعددة الجنسيات ووكالات التنمية المحلية من اجل تعزيز بناء القدرات في مؤسسات الرقابة العليا التي تحتاج لهذا النوع من العمل.
- استصدار قرار من الامم المتحدة يعترف بمبادئ اعلاني ليما والمكسيك ويؤكد على دور مؤسسات الرقابة العليا في تعزيز مستوى كفاءة وشفافية ومحاسبة الادارة الحكومية.

ان هذه التطورات لهي مؤشر واضح على الدور الذي تلعبه الانتوساي في تحقيق تحول ايجابي في الراي العام تجاه التدقيق الحكومي اليوم وبرهان على

المعيار الاويسي جي

الاهمية التي اكتسبتها المنظمة في المجتمعات المعاصرة. حيث ستعمد المنظمة خلال الاشهر القليلة القادمة الى اصدار معيار حول القيم والمزايا التي تنطوي عليها مؤسسات الرقابة العليا.

تسعى مؤسسات الرقابة العليا الى الخروج من نطاق العمل التقليدي الذي يقتضي من المدققين ابداء رأيهم حول سلامة الكشوفات المالية من الاخطاء المادية، ومع ان هذه المهمة ستبقى في صلب عمل المدققين، الا ان تزايد تعقيد الحوكمة في الوقت الحالي وتنامي الطلب على المسائلة يضع عبئا كبيرا علينا كمدققين. فعقولنا مشغولة الان اكثر من أي وقت مضى بتساؤلات من قبيل هل هناك التزامات اخرى غير تلك التي يتم تلبيتها من خلال عمليات التدقيق التقليدية، وهل تؤدي الحوكمة بالفعل الى تحسين حياة المواطنين، وهل ان السياسات والبرامج العامة ملبية لاحتياجات المستهدفين بهذه البرامج. لذلك تعكف الانتوساي الان على ردم الفجوة بين الجانب النظري والجانب العملي للحوكمة الرشيدة.

لقد كان لتنامي ظاهرة العولمة والاعتماد المتبادل بين اقتصاديات البلدان اثره في استشعار التداعيات الاقتصادية الناجمة عن وقوع اضطرابات مالية او اقتصادية في منطقة معينة من العالم على منطقة اخرى منه. وقد جاء وضع المعايير الاقتصادية الجديدة في اعقاب سلسلة الازمات المالية المتلاحقة ليمهد الطريق امام ادخال الاصلاحات على القطاع المالي والقنوات الحكومية بغية تنفيذ خطط القطاع الاجتماعي والسياسات الاقتصادية العامة، حيث يجري حاليا تغيير نماذج الحوكمة، وهيكله بنى جديدة لضمان كفاءة سير العمليات. فالحكومات في العالم تكافح تحت ضغط العثور على الموارد من اجل تحقيق تطلعات شعوبها، وهذا ما دفعها للسعي خارج حدود امكاناتها الذاتية لتحقيق اهدافها. حيث تحاول معالجة تشتت الموارد المالية الضئيلة بين المصالح التنافسية والاستثمارات الضخمة اللازمة لتوسيع حجم المرافق العامة والبنى التحتية بايجاد وسائل تكفل جذب الاستثمارات من القطاع الخاص الى أنشطة كان تمويلها في السابق حكر على القطاع العام.

هذه الامور مجتمعة تلقي على عاتق مؤسسات الرقابة العليا تحديات هائلة تجاه قدرتها وفعاليتها ومصداقيتها، وازاء ركيزة الخبرات اللازمة لدعم حكوماتها في اطار سعيها لتلبية هذه المطالب، لان اخفاق هذه المؤسسات معناه الاطاحة باهميتها ودورها. فالتساؤلات التي تحوم حول دور هذه المؤسسات في التكهن بالازمات المالية او الحيلولة دون وقوعها، مثلما حصل مؤخرا في ازمة انهيار الديون الاوربية، عن طريق تحديد دوائر الفساد التي

تستدعي تدخلا حكوميا، اخذة بالتزايد يوما بعد يوم، وهي تشمل تساؤلات من قبيل اليس من واجب اجهزة الرقابة تسليط الضوء على المركز المالي الضعيف للدولة طالما كان تدقيق الدين الحكومي هدفا شرعيا للمعنيين بهذه الاجهزة؟ وهل هذه الظروف ناتجة عن فشل عملية المسائلة؟ مثل هذه التساؤلات تعد محرجة لمؤسساتنا، لذلك ينبغي ان نبادر الى العمل من اجل الحصول على الوسائل اللازمة لفهم ومعالجة المشكلات التي تنطوي عليها هذه التساؤلات. بيد ان مدعاة فخر المنظمة تكمن في سرعتها وبعد نظرها في الاستجابة لهذه التحديات. اذ عمدت الى وضع الليات تعمل كرد فعل عند نشوء قضايا تستدعي اهتمام او استجابة المنظمة، اشتملت على لجان عمل رئيسية وفرعية ومجموعات وفرق عمل تعنى بوضع الارشادات الرقابية في مختلف المجالات.

ولعل التطور الابرز الذي شهدته المنظمة في الاونة الاخيرة كان وضع وتبني المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا ISSAIs، والتي نستطيع بكل فخر الان ان نقول انها ثمرة جهودنا. فهي مستقاة من افضل المعطيات المتاحة في مجال تدقيق القطاع الخاص ومعدلة وفقا لمتطلبات القطاع العام. فصياغة المعايير واعتمادها، وهو الاسهل في نظري، شيء، ووضعها موضع التطبيق شيء اخر. لان تطبيقها يحتاج لمقدرة متوازنة من المنظمة. وبالرغم من ان معظم عمل المؤسسات الرقابية المتقدمة يقوم على اساس مجموعة معتمدة من المعايير، فان المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تشكل فرصة للاجهزة الرقابية الاقل تطورا لمقارنة عملها مع الممارسات الدولية الافضل. ولكن قبل ان تتمكن هذه المؤسسات من العمل بهذه المعايير، يتوجب علينا مساعدتها على بناء القاعدة اللازمة من الموارد البشرية. حيث يتركز عمل الانتوساي والمنظمات الاقليمية مثل الاسوساي على نشر المعايير وبناء الوعي وتطوير المعرفة والخبرات الضرورية لموائمة عملنا الرقابي مع المعايير. ونظرا لاتساع هذا البرنامج، فانه بحاجة لتمويل كبير ودعم قوي من المانحين لضمان نجاحه. على هذا الاساس ينطوي تطور الشراكة بين الانتوساي ومجتمع المانحين الدولي على الصعيدين الثنائي والمتعدد على اهمية كبرى من حيث انه سيؤدي الى جمع الطرفين معا للعمل وفق منهج مشترك من شأنه زيادة التركيز الاستراتيجي والتنسيق باتجاه تعزيز قدرة المؤسسة الرقابية عبر اعتماد الليات خاصة لتيسير التمويل والدعم المقدم من الاطراف المانحة انسجاما مع صلاحياتها واولوياتها ومتطلباتها.

اننا مطالبون الان جميعا، ولاسيما زملائي رؤساء اجهزة الرقابة العليا، ان

نتكاتف لتطوير ثقافة الاحتراف في هذه المؤسسات وان نرفدها بالدعم اللازم لتبني افضل الممارسات المعتمدة.

وطيلة مدة خدمتي الوظيفية التي تبلغ احدى واربعون عاما لم اصادف مجموعة دولية من العاملين تتسم بالنشاط والتماسك والمهنية والتكامل والشعور بجسامة المسؤولية تجاه مواطنيها كما هو الحال في منظمة الانتوساي. فروح التعاون لا التنافس التي تجمعنا تجعلنا نشعر بالابتهاج والفرح حين يصيب النجاح زملائنا وبالحزن حين تصيح احدى المؤسسات الشقيقة هدفا لمحاولات اسكات صوتها وتقييد استقلاليتها. هذه هي ايدولوجيتنا وثقافتنا وقوتنا وعلّة وجودنا لذا علينا ان نحافظ عليها وان لانفرط فيها.

وفي الختام اتقدم بالشكر الجزيل لجميع زملائي في منظمتي الانتوساي والاسوساي، فقد كان العمل معهم في هذه المؤسسة الرقابية الدولية مدعاة لسروري متمنيا لهم دوام التوفيق والنجاح



تسهيل العمل بتقارير مؤسسات الرقابة العليا: العمل عن كثب مع المعنيين بالحكومة

بقلم:- تيرنس نوميمبي ، رئيس مجلس إدارة الانتوساي والمدقق العام لجنوب أفريقيا

إنصّب اهتمامي في مقالاتي السابقة على إجراءنا كأجهزة رقابية عليا والابداع والامتياز الذي يمكن أن نضعه امام انظار الآخرين ، وقد حان الوقت لإعادة توجيه اهتمامنا وتركيزنا على من يتخذ اجراءا بشأن العمل الذي ننشره. إننا بحاجة ماسة إلى العمل جنباً إلى جنب مع هؤلاء الشركاء بغية تفعيل جودة المعلومات التي ندققها . إذ يمكن أن يكون التدقيق عبارة عن تجربة ممتعة وحقيقية في حال إجراءه في ظل بيئة تتسم بالانسجام والانتظام . أن المطلب الأساسي لمثل هذه البيئة هو التعاون الفاعل مع المسؤولين في الإدارة .

وفي هذا الشأن ، يعد معيار 1260 " التعاون مع المسؤولين في الإدارة " معياراً واضحاً جداً وشمولياً بشأن الشروط والتدخلات التي يمكن الاستفادة منها لغرض إيجاد علاقة وطيدة مع أولئك المسؤولين في الإدارة . ومن خلال هذه المقالة، أود التركيز على بعض الخطوات العملية التي يمكن استخدامها كأساس لحوارنا المتناغم والدائم مع قيادة الحكومة ، إذ أن هذه الخطوات سوف تعزز من جودة تقديم المشورة إليهم وتسهيل الفهم المتبادل وتقليص حجم تباين التوقعات.

وقد وجدت ، من خلال العديد من الأمثلة، أن قيادة الحكومة سواء كانت قيادة سياسية أو إدارية ، تتطلب وقتاً متواصلاً لمناقشة شكل ومضمون التقارير الحكومية بالتفصيل . إذ يعد هذا الأمر توجيهاً عملياً إلى القيادة بشأن هيكلة عمل الإبلاغ الحكومي بضمنها الدعم القانوني لكافة التقارير المهمة التي تستخدمها الحكومة كأدوات إدارية. وحيث ان هذه التقارير هي عبارة عن ادوات ادارية تقترن في

نهاية المطاف بتوقعات المواطنين المُنصَّبة نحو برامج تسليم الخدمة والإدارة المالية والالتزام بالقواعد والقوانين ، فعلى الأجهزة الرقابية أن تقضي وقتاً كافياً للتركيز على هذا المجال لعلاقتنا مع قيادة الحكومة . وينبغي أن تمتاز التقارير الحكومية بنفس الدرجة من الأهمية بمستويات المصدقية والموثوقية ومن دون ادنى شك . ويحدث هذا الأمر فقط حينما تخضع أنظمة الرقابة الداخلية إلى التقييم والدعم باستمرار . وإذا اقتضى الأمر، فبالإمكان تعزيز إجراءات روتينية معينة بإجراءات تشغيلية قياسية رسمية وبالتالي تسهيل وسيلة ابسط وأوضح لإعطاء صفة المؤسساتية لفروع الرقابة الداخلية . ولكي تكون ثقافة عمليات الرقابة الداخلية مفهومه وشمولية للقيادة ، فأنا بحاجة الى متسع من الوقت في هذا المجال عند التعامل مع أولئك المسؤولين في الإدارة.

وتتيح النقاشات التي تدور حول عمليات الرقابة الداخلية فرصة لانعكاسها على فاعلية المراقبة واسلوب المسائلة لمؤسسات الحكومة ، وهو مجال آخر يتسم بالعديد من مواطن الضعف على المستوى القيادي

أن اجراء التحليلات الدقيقة والتفكير المنطقي مع أولئك المسؤولين في الإدارة يساعد بدوره على تعزيز الوعي المطلوب وإطلاق الحس القيادي للإجراءات الانية بشأن دوره في تعزيز المراقبة والمسائلة . وتعد إدارة الأداء هي آخر المجالات الإستراتيجية الأربعة لاجراء حوارا مثمرا مع القيادة ، فإذا بنيت عملية إدارة الأداء بناءً دقيقاً، حينئذ يمكن أن تساعد على تحسن ثقافة أداء الحكومة بشكل واضح . وعلى اعتبار ان هذه العملية هي عملية اشتقاقية ، فإن الممارسات مثل عملية التدريب والمنح وإدارة النتائج أصبحت أكثر سهولة في اعطاء صفة المؤسساتية والإدامة .

إن إجراء النقاشات مع قيادة الحكومة التي تركز على الجوانب الإستراتيجية هذه، يمكن ان تصفي نتيجة ايجابية في حال اكتمالها من خلال التركيز على المجالات الشمولي لإضفاء صفة المهنية على الخدمات العامة . وتعد أي خدمة مهنية عامة، ومن دون ادنى شك ، مطلباً ملحاً لإدامة إطار عمل الإبلاغ الفاعل وعمليات الرقابة الداخلية الرصينة وإجراء المراقبة والمسائلة بمرونة واخيراً ثقافة أداء توجه الموظفين في الحكومة نحو أهدافها الرئيسية لتحسين جودة حياة المواطنين .

أن هذه الرحلة ستستغرق وقتاً طويلاً لإكمالها، اذ تقتضي اصراً واقناعاً وتواضعاً من جانبنا كأجهزة رقابية ، ولكن في نهاية المطاف ستكون هنالك نتائج ايجابية وسيكتسب أولئك المسؤولين في الإدارة بأفضل تقييم للأسباب الجذرية الأساسية للنتائج الواردة في تقاريرنا التدقيقية المستقلة . وبغية اضاء المزيد من التقييم لأساس اعمالنا، فمن الاجدر ان يتسم الإجراء التنظيمي والحماسي، تجاوباً مع تقاريرنا ، بالشمولية والادامة.

NEWS

IN

brief

أخبار
موجزة

جمهورية التشيك

تعيين رئيس جديد للجهاز الرقابي العالي

عين رئيس جمهورية التشيك في آذار 2013 السيد ميلوسلاف كالا رئيسا جديدا للجهاز الرقابي العالي بتوصية من مجلس النواب. وعمل السيد ميلوسلاف كالا نائبا لرئيس الجهاز الرقابي العالي التشيكي قبل تعيينه رئيسا. وعين رئيس جمهورية التشيك السيدة زدينكا هورنيكوف نائبة لرئيس الجهاز الرقابي العالي التشيكي في نيسان 2013. وقد كانت تعمل سابقا في البرلمان.

الرقابي العالي لجمهورية الاورغواي.

يعد نقل النظام الموحد لعمليات التدقيق الإدارية جزءا من جهد اكبر من التعاون وتبادل الممارسات الجيدة التي تعززها الاولاسيفس والتي يشغل الجهاز الرقابي التشيلي فيها منصب الأمانة العامة. لقد نقل الجهاز التشيلي تقنية مماثلة الى الجهاز الرقابي الكولومبي. وقد قام بإعداد أدلة عمل للممارسات الجيدة في مجالات مكافحة الفساد وإشراك المواطن بهدف هيكلية نظام لإدارة المعرفة للأجهزة الرقابية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبية.

ولمزيد من المعلومات الاتصال بالجهاز الرقابي التشيلي على:

البريد

الالكتروني:

contralorgeneral@contraloria.cl

الموقع الالكتروني:

<http://www.contraloria.cl>

تشيلي

الجهاز الرقابي العالي يزود جهاز الرقابة العالي لجمهورية الاورغواي بالوسائل التكنولوجية لتعزيز نظم دعم التدقيق فيه

زود الجهاز الرقابي التشيلي الجهاز الرقابي العالي لجمهورية الاورغواي بأداة رقمية لدعم وإدارة الدورة الكاملة للتخطيط والتنفيذ ومتابعة أعمال التدقيق. ولقد تم نقل النظام الموحد لعمليات التدقيق الاداري لتشيلي الى جهاز الرقابة العالي للاورغواي عقب مذكرة تفاهم وقعت في كانون اول 2012.

وبالإضافة إلى نقل التكنولوجيا فقد قدم الجهاز التشيلي التدريب عبر الإعارات التدريبية وزيارة المسؤولين في الجهاز الرقابي التشيلي الى الجهاز

في نيسان 2013 عين البرلمان الاستوني الدكتور الاركاريس في منصب المدقق العام لاستونيا استنادا الي ترشيح رئيس جمهورية استونيا. بدأت فترة ولاية الدكتور كاريس التي امدها خمس سنوات في نيسان بعد انتهاء ولاية السيد مايكل اوفير.



الاركاريس

انخرط الدكتور كاريس، بالاضافة الى عمله البحثي، في بناء استونيا دولة ومجتمعاً. وبصفته رئيساً لكل من الجامعة الاستونية لعلوم الحياة وجامعة تارتو، فقد اجرى اصلاحات عدة لتدويل التعليم العالي وتوسيع افاق عمليتي التعليم والتعلم. والدكتور كاريس هو عضو ايضا في اللجنة الاستشارية لرئيس الجمهورية وهو عضو ايضا في الصندوق الاستوني للطبيعة ومجلس رابطة الجامعات الاوروبية ومجلس المشاريع الاستثمارية وقسم تنمية البيئة الحية لمؤسسة انتربرايس استونيا. وقد كان رئيساً لمؤتمر رؤساء الجامعات حتى تسميته مراقباً عاماً.

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بجهاز الرقابة العالي لجمهورية استونيا.

الموقع الالكتروني:
<http://www.nku.cz>

مصر

تعديلات على القانون الخاص بأطر العمل القانونية للجهاز الرقابي العالي

يشهد الجهاز المركزي للمحاسبة حالياً ادخال تعديلات على قانونه الخاص لزيادة صلاحياته وشفافية المعلومات. حيث تم نشر المسودة على الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للمحاسبة لغرض تلقي التعليقات عليه.

لقد اقام كل من الجهاز المركزي للمحاسبة والبنك الدولي دورة تدريبية ابتداءً من 28 - 30 نيسان 2013 تحت عنوان "الممارسات الافضل في اطر العمل القانونية لاجهزة الرقابة العليا".

وقدم خبراء من مختلف الاجهزة الرقابية العليا والمؤسسات الدولية عروضاً في الاجتماع وحضر 30 مشاركاً من الجهاز المركزي للمحاسبة لتبادل الخبرات حول مواضيع من بينها اطار العمل التنظيمي والقانوني لاجهزة الرقابة العليا والمساعدة امام الهيئة التشريعية والمواطنين والاستقلال المالي والإدارة.

ولمزيد من المعلومات الاتصال بالجهاز المركزي للمحاسبة .
البريد الالكتروني:
ircdept@yahoo.com

الموقع الالكتروني:
<http://.cao.gov.eg>

استونيا

مدقق عام جديد للجهاز الرقابي العالي



ميلوسلاف كالا

احتفال الجهاز الرقابي التشيكي بذكرى العشرون

يتشرف الجهاز الرقابي التشيكي بإعلانه الذكرى العشرون لبدء عمله كمؤسسة مستقلة في جمهورية التشيك. وكان الجهاز قبل ذلك يعمل مع شريكه الفيدرالي من سلوفاكيا. لقد أسهمت العديد من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع التشيكي في تمهيد الطريق امام تأسيس الجهاز الرقابي العالي التشيكي كمؤسسة ذات إستراتيجية حديثة ورؤية واضحة للمستقبل واستقلالية منصوص عليها بوضوح في الدستور. وفي عام 1993 أصبحت جمهورية التشيك بلداً ينفذ فيه الجهاز الرقابي العالي تدقيقاً خارجياً على مستوى عالي المهني ووفقاً للمعايير الدولية. وان اجازاته قابلة للمقارنة مع الأجهزة الرقابية الشريكة الأخرى في العالم.

لمزيد من المعلومات الاتصال بجهاز التدقيق العالي لجمهورية التشيك
البريد الالكتروني:
miloslav.kata@nk.u.cz

يحمل السيد شارما شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة اغراو في العلوم الإدارية ومسائل التنمية من جامعة يورك في المملكة المتحدة.

لمزيد من المعلومات الاتصال بمكتب المراقب والمدقق العام البريد الإلكتروني:

cag@cag.gov.in
الموقع الإلكتروني
<http://www.cag.gov.in>

مولدوفا

مشروع التعاون التنموي
المؤسساتي مع مكتب
التدقيق الوطني السويدي

في كانون الاول 2012 وقع كل من محكمة الحسابات لجمهورية مولدوفا ومكتب التدقيق الوطني السويدي مذكرة تفاهم للمشروع بمشروع التعاون التنموي المؤسساتي للسنوات 2013-2015.

يهدف المشروع الى تنمية قدرات محكمة الحسابات لجمهورية مولدوفا لتحقيق اهداف صلاحيتها ولتضطلع بدورها بفاعلية ضمن الادارة العامة لجمهورية مولدوفا. وسيقدم مكتب التدقيق الوطني السويدي المساعدة لمحكمة الحسابات لجمهورية مولدوفا في مجالات مثل تدقيق النظامية والادارة العامة والعلاقات الفاعلة مع البرلمان والحكومة والجهات الخاضعة للتدقيق والمشاركة في نشاطات الانتوساي والاوروساي والمنظمات الدولية الاخرى.

وفي 19 من كانون اول 2012، وقع كل من محكمة الحسابات لجمهورية مولدوفا

مستوى الولايات ولاسيما في مجالات الدفاع والادارة العامة والخدمات المالية وتقنية المعلومات وتطوير البنى التحتية. وقبل تسنمه منصب المراقب والمدقق العام كان السيد شارما وزيرا للدفاع في حكومة الهند. وقد عمل ايضا كسكرتير في قسم الخدمات المالية في وزارة المالية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. وكان للسيد شارما دور فاعل في تعزيز وتنفيذ افضل الممارسات في دوائر الحكومات الفيدرالية وعلى مستوى الولايات.

ويعمل السيد شارما على توكي المساءلة والشفافية في الخدمات العامة. وكان لعمله وزيرا للدفاع اثر كبير في اعداد ونشر ادلة عمل حول المشتريات في مجال الدفاع. وكانت له مساهمات هامة في جعل اجراءات الشراء تلك تتسم بالشفافية الامر الذي ولد قيمة مقابل المال وبالتالي حقق ادارة افضل للنفقات.

وبصفته مراقبا ومدققا عاما فان السيد شارما مسؤول عن ضمان ان السلطات الحكومية المتنوعة تتصرف وفقا للدستور والقوانين والتعليمات ذات الصلة في جميع الامور المالية. ويتجسد دوره الرئيسي في ضمان المساءلة المالية في عملية الادارة وتقديم التوصيات لتحسين النظم والاجراءات. وهو مسؤول عن تدقيق الحسابات والنشاطات ذات الصلة بالفئات الثلاث (الفيدرالي والمحلي وعلى مستوى الولاية) للحكومة. وهي تشمل وزارات الحكومة الهندية ودوائر حكومات الولايات والشركات التجارية المملوكة للدولة والتي تقع ضمن رقابة الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات والولايات غير التجارية المستقلة والدوائر الممولة من الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات والهيئات المحلية المسؤولة عن نشاطات البلدية.

البريد

الإلكتروني:

riigikontroll@riigikontroll.ee

الموقع الإلكتروني:

<http://www.rigikontroll.ee>

الهند

تعيين مراقب ومدقق
عام جديد

تقلد شاشي كانت شارما منصب المراقب والمدقق العام لجمهورية الهند في ايار 2013. و سيتولى السيد شارما إضافة الى منصبه، رئاسة لجنة التشارك المعرفي والخدمات المعرفية التابعة للانتوساي ومجموعة عمل الانتوساي حول التدقيق الإلكتروني ومنظمة الاسوساي. وسيترأس لجنة المدققين الخارجيين للامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة النووية.



كانت شارما

للسيد شارما 37 سنة من الخبرة في العمل في مناصب متعددة في كل من الحكومات الفيدرالية والحكومات على

الحسابات:
البريد الإلكتروني:
cdc@ccrm.gov.md

الموقع الإلكتروني:
<http://www.ccrm.md>

النيبال

المدقق العام الجديد

بناءً على توصية المجلس الدستوري عين رئيس النيبال السيد بانو پراساد أكارييا ليكون مدقق عام النيبال ابتداءً من 8 أيار، 2013.

ولد السيد أكارييا في 8 آب، 1951 وحصل على كل من شهادة الماجستير في التجارة وبيكالوريوس القانون من جامعة تريبيوفان، وبدأ عمله في مجال الخدمة المدنية في 1975 كموظف حسابات في دائرة المحاسب العام وتتضمن خبرته توليه مناصب في عدد من الوزارات مثل وزارة المالية والغابات والصناعة إضافة إلى العديد من الدوائر الحكومية المختلفة. ولقد تم تكريم السيد أناريا وتقليده الأوسمة بمختلف أنواعها وآخرها Supradipta Birenda Prajantantra Bhaskar III في 2003.

يؤمن السيد أكارييا بان "النزاهة والأمانة في العمل ترتقي بالثقة العامة التي تنصب في مساعدة التقدم الوطني".

التعاون مع المنظمات الدولية

في الفترة ما بين كانون الثاني ويار 2013 شارك ممثلي محكمة الحسابات في عدد من المحافل الدولية وقدموا فيها عدد من العروض. ناقش ممثل محكمة الحسابات في اجتماع شهر آذار المنعقد في بلغاريا لفريق عمل الأوروساي حول تدقيق الأموال المجموعة للكوارث والنكبات دور المحكمة في التدقيق البيئي وتنفيذ الممارسات الجيدة في هذا المجال والمبادرة بعمليات التدقيق البيئي وإجرائها في مجالات الأهمية الإستراتيجية في مولدوفا.

في اجتماع نيسان لمجموعة عمل الانتوساي حول المؤشرات الوطنية الرئيسية في بولندا ناقش ممثل محكمة الحسابات موضوع محكمة الحسابات في سياق الإصلاحات وأولويات التطوير الإستراتيجية في مولدوفا. في أواخر آذار، أجرى وفد من ممثلي البرلمان المولدوفي وعدد من المسؤولين زيارة دراسية إلى جمهورية الجيك لتطوير تعاون المحكمة مع البرلمان بدراسة خبرة الجهاز الرقابي الجيكي وأفضل ممارساته في هذا المجال.

للمزيد من المعلومات يمكنكم

الاتصال على عنوان محكمة



و مكتب التدقيق الوطني السويدي مذكرة تفاهم جديدة لمشروع تعاون للسنوات 2013-2015 لتعزيز التنمية المؤسساتية لمحكمة الحسابات لجمهورية مولدوفا.

وخلال الأشهر الخمس الأولى من 2013 تم تنفيذ خمس مهام عمل تخصصية ضمن إطار عمل المشروع. وقد تضمنت مهام العمل التخصصية تقديم الدعم في استكمال نظم وادوات ادارة الوقت وتنظيم ورش عمل حول عمليات التدقيق الارشادي التي تنفذ بالتعاون مع خبراء سويديين ووفقا للمعايير والضوابط الدولية في مجال التدقيق الخارجي وتنظيم ورش عمل اضافية وحلقات دراسية للمدربين والمدققين حول مواضيع مثل تخطيط وتنفيذ عمليات التدقيق وتحديد الفروق بين المراجعات التفصيلية وغير التفصيلية.

مشروع الاتحاد الأوروبي للتوأمة

اصدر وفد الاتحاد الأوروبي في مولدوفا بيان نية لمشروع توأمة لتعزيز ودعم التدقيق العام الخارجي في جمهورية مولدوفا لتحقيق الفائدة لمحكمة الحسابات. والدعوة عامة لجميع الاجهزة الرقابية لدول الاتحاد الأوروبي للمشاركة وتقديم المقترحات لتنفيذ المشروع المزمع الشروع فيه بحلول نهاية 2013.

استناداً الى تقارير الادارة لورشات عمل الانتوسينت في 11 بلداً تم تحديد عدداً من المسائل العامة للأجهزة الرقابية:

■ لا يعد تقييم مخاطر النزاهة المنظمة امراً شائعاً في الأجهزة الرقابية العليا وتعد المخاطر المتعلقة باستقلال الأجهزة الرقابية امراً مهماً. وعليه، فإن تفادي تضارب المصالح - اضافة إلى المرونة إزاء التهيب والضغط والتأثيرات السياسية غير المناسبة- امراً في غاية الأهمية.

■ حددت الأجهزة الرقابية الحاجة لإطار عمل لسياسة النزاهة. في العديد من الحالات، تفتقر الإجراءات والضوابط الموجودة حالياً لإطار عمل معين وغالباً ما يتم تنفيذها دون وجود أساس وتماسك صحيحين.

■ تشدد التوصيات المتعلقة " على بالضوابط البسيطة" على أهمية العدالة والوضوح والاتصال والقيادة.

■ ومن الخبرات الشائعة ان الانتوسينت يزداد الأجهزة الرقابية العليا بأداة عملية لتطوير ودعم نزاهتها.

سيتم استخدام نتيجة هذا الاجتماع لإعداد تقرير حول مبادرة الانتوسينت في مؤتمر الانكوساي الحادي والعشرين المنعقد في بكين حيث سيتم الطلب من مجتمع الانتوساي الحصول على المزيد من الدعم والمساعدة لتعميم ونشر مبادرة الانتوسينت. وقد تم فعلاً تضمين مبادرة الانتوسينت في مبادرة تنمية الانتوساي في إطار عمل قياس أداء الأجهزة الرقابية العليا قيد التطوير.

البريد الإلكتروني:
oafnep@ntc.net.np

الموقع الإلكتروني:
<http://www.oagnep.gov.np>

هولندا

دروس أداة التقييم الذاتي
لنزاهة أجهزة الرقابة العليا
المستنبطة من الاجتماع
المنعقد في لاهاي

يعد الانتوسينت (نزاهة التقييم الذاتي) أداة تمكن الأجهزة الرقابية العليا من تقييم حساسيتها ومرونتها لخروقات النزاهة. نتيجة لذلك، يعرف الجهاز الرقابي ما هي الإجراءات المطلوبة لتطوير نزاهته. في سنتي 2011 و2012 حدثت الدورات التدريبية لمنسقي الانتوسينت في لاهاي ومدينة الكويت. عملت تلك الدورات التدريبية كمحفز لنشر الانتوسينت في أوساط مجتمع الانتوساي.

في 22-23 نيسان، 2013، نظمت محكمة التدقيق الهولندية اجتماع الدروس المستنبطة من الانتوسينت في محكمة التدقيق الهولندية في لاهاي. كان الغرض من وراء هذا الاجتماع جمع خبرات الأجهزة الرقابية التي استخدمت منهجية الانتوسينت. أرسلت الأجهزة الرقابية العليا لجورجيا واندونيسيا والأردن والكويت ومقدونيا والنرويج وتونس وتركيا واليمن اضافة الى محكمة المدققين الأوروبية ممثلين عنهم إلى هذا الاجتماع وقدمت الأجهزة الرقابية للجزائر والعراق وكوريا وراوندا وفيتنام تقارير تبين خبراتهم.

التقرير السنوي لسنة
2013

وفقاً لاحكام الدستور المؤقت للنيبال 2063 لسنة 2007 قدم وكيل المدقق العام السيد بيمالا سوبدي التقرير السنوي الخمسون للجهاز الرقابي (لسنة 2013) لرئيس النيبال في 11 نيسان 2013.

يغطي هذا التقرير تدقيق السنة المالية المنتهية في 15 تموز 2012، ويتألف من أربعة فصول تغطي تفاصيل الكيانات الخاضعة للتدقيق وحالات عدم الانتظام والمحاولات المبدولة لحل هذه الحالات والانجازات المتعلقة بالتدقيق المتحققة حتى هذا التاريخ والإصلاحات المستقبلية المطلوبة.

استندت ملاحظات التدقيق ونواتجه على فحص التدقيق للكشوفات المالية وحسابات الكيانات الحكومية بضمنها عدد من الهيئات الحكومية مثل المحكمة العليا والبرلمان التشريعي والوزارات والجيش النيبالي والمؤسسات الحكومية ولجان تطوير القطاعات وعدد معين من الهيئات. يغطي التقرير ملاحظات التدقيق المتعلقة بإدارة الأموال العامة اضافة الى الملاحظات الرئيسية الناشئة من عمليات تدقيق مختلفة وعمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات وعمليات التدقيق البيئي الخاصة لمشاريع وبرامج مختلفة.

للمزيد من المعلومات الاتصال بمكتب المدقق العام:



المشاركون في اجتماع الدروس المستنبطة في لاهاي في نيسان 2013

للأدوات والبرامج, نرجو
الاتصال بالجهاز الرقابي
النيوزلندي على:

البريد الإلكتروني:
reports@oag.govt.nz
الموقع على الإنترنت:
<http://www.oag.govt.nz>

رومانيا

زيارة محكمة التدقيق
الاسبانية

في نيسان, 2013 زارت
نيكول فاكروي رئيس محكمة
الحسابات الرومانية والوفد
الروماني محكمة التدقيق
الاسبانية بناءً على دعوة
السيد رامون الفيراز رئيس
الجهاز الرقابي الاسباني
والأمين العام للأوروساي.

ناقش الرئيسان التعاون
المؤسساتي في الانتوساي
والاوروساي اضافة إلى
التعاون الثنائي بين محكمة
الحسابات الرومانية ومحكمة
التدقيق الاسبانية اضافة إلى
إطار عمل الجهاز الرقابي
الاسباني المؤسساتي والعلاقة
مع البرلمان وتنفيذ وظيفة
التدقيق في بيئة الأزمة
الاقتصادية الكبيرة وعوانق
الإنفاق العام ووظيفة السلطة
القضائية للجهاز الرقابي

لاستقطاب زوار الموقع إلى
الموقع الإلكتروني للجهاز

الرقابي - الصفحة الرئيسية
لتقارير المدقق العام. معظم
متابعي حساب التويتر من
الصحفيين والمدونين القادرين
على مراجعة تقارير الجهاز
الرقابي والإبلاغ عنها. ومن
السهولة الاحتفاظ بهذا الحساب
الذي يدعم بدوره العلاقات بين
الإعلام دون المخاطرة باستقلالية
الجهاز الرقابي. ويكون التركيز
على الأداة التي من شأنها
مساعدة الجهاز الرقابي في
المستقبل. بدأ الجهاز الرقابي
بكتابة المدونات في آذار, 2013
على الصفحة الإلكترونية التالية:
<http://www.blog.oag.govt.nz>
كما وضع الجهاز
الرقابي روابط تبين التحديثات
على صفحته على الفيس بوك
عند إصدار التقارير. كما يملك
الجهاز صفحات LinkedIn
(أحد شبكات التواصل الاجتماعي
المهتمة بمجال العمل والتوظيف)
من ضمنها مجموعة الأمني.
ويستخدم قناة اليوتيوب وصفحة
الفيس بوك لحملات التوظيف
التي تستهدف المتدربين
والخارجين. كما يملك أحد مكاتب
الجهاز الإقليمية مجموعة فيس
بوك للاتصال الداخلي.

ويسر الجهاز الرقابي النيوزلندي
مشاركة نواتجه مع أعضاء
الانتوساي. للمزيد من المعلومات
حول سياسة الاعلام الخاصة
بالجهاز الرقابي واستخدامها

للمزيد من المعلومات
الاتصال بمحكمة التدقيق
الهولندية على:
البريد الإلكتروني:
Intosaint@rekenamer.nl
العنوان على الإنترنت:
<http://www.courtofaudit.nl>

نيوزيلندا

استخدام الإعلام
الاجتماعي لزيادة
الإفصاح العام لعمل
الجهاز الرقابي العالي

بدأ الجهاز الرقابي
النيوزلندي باستخدام الإعلام
الاجتماعي كأداة تواصل في
2011. أرادت المدقق العام
لين بروفوست زيادة
الوصول إلى عملها وبهذا
بدأ الجهاز الرقابي العالي
تقصي أفضل البرامج للقيام
بهذا الأمر. وقد حددت
جمهور الناس التي طاردت
لهم الوصول إلى تقاريرها
وأدلتها- الإعلام المختص
والعام والمدونين و " -
المواطنون الصحفيون" -
قبل اختيار الأداة الأفضل.

لقد استخدم حساب التويتر
للجهاز الرقابي -
[@auditor_general](https://twitter.com/auditor_general)
- منذ سنة تقريباً. ولا
يستخدم لأجراء محادثات او
يناقش عمل الجهاز الرقابي
بل يستخدم بشكل كبير

المساندة الحكومي الأمريكي،
تشكيل فريق عمل جديد تابع

الاسباني والمساهمات
لمحاربة الغش والفساد،

سواز يلند

تعيين مدقق عام جديد
شغلت السيدة فسيتيكا ثيمبا
نكسيوملو منصب مدقق عام
بحلول الأول من كانون ثاني
2012، بعد أن عملت كمدقق
عام لمدة خمس سنوات، بدلا
من افريكا الفيس هاديبي
والذي تقاعد في التاسع عشر
من تموز 2011، حيث



فاسيتيشيا ثيمبا نكسومالو

التحقت السيدة نكسيوملو
بالخدمة العامة في شباط
1977 في مهنة المحاسبة
وكلفت للعمل في مكتب المدقق
العام سنة 1981.
لدى السيدة فسيتيكا باع طويل
في مجال تدقيق القطاع العام
والإدارة المالية العامة.
للمزيد من المعلومات، يرجى
الاتصال بجهاز الرقابة العالي
السوايزلاندي:

E-mail:

nxumalo.themba@yahoo.com

تايلند

التدريب على تدقيق
المشتريات في مؤسسات
التدقيق الحكومية في
لاووس



رامون الفاريز، الى اليسار، رئيس الجهاز الاسباني يرحب بالسيد نيقولا فاكاريو، الى
اليمن، رئيس الجهاز الروماني خلال زيارته الى اسبانيا في نيسان 2013

للمنظمة الدولية للأجهزة العليا
للرقابة المالية العامة والمحاسبة
للعمل على تدقيق العقود العامة
وذلك في اجتماع مجلس الإدارة
المنعقد في تشنغدو، الصين سنة
2012. وقد جاءت الحاجة
لإلقاء المزيد من الضوء على
تدقيق العقود نتيجة النمو
المتزايد في سوق المشتريات
العامة ومدى تعقيد القضايا
الخاصة بهذا الصدد واحتمالية
حصول أجهزة الرقابة العليا على
الفائدة من مناهج التنسيق
والمبادئ. وللمزيد من النقاشات
المفصلة حول هذا الأمر، يرجى
النظر إلى "المبادئ العامة
لعمليات تدقيق العقود العامة:
فرصة تعاون المنظمة الدولية
للأجهزة العليا للرقابة المالية
العامة والمحاسبة" في الصفحة
13 من هذه المسألة.

تشمل الخُطى الأولية لتطبيق هذه
المبادرة التحقق من مستوى
رغبة أجهزة الرقابة العليا في
المشاركة بمقترح الخاص
بتشكيل فريق عمل. وللمزيد من
المعلومات حول المشاركة في
فريق العمل يرجى الاتصال
بجهاز الرقابة الروسي:

E-mail:

inorg@ach.gov.ru

Website:

<http://ww.ach.gov.ru>

وخبرات كلا الجهازين في
تدقيق أموال الاتحاد الأوربي
كما التقى الوفد الروماني مع
الرئيس وبعض أعضاء
اللجنة المشتركة للبرلمان
الاسباني للبحث في تعزيز
أواصر

العلاقات مع محكمة التدقيق
الاسبانية.

للمزيد من المعلومات يرجى
الاتصال بمحكمة الحسابات
الرومانية:

E-mail:

international.romania@rcc.ro

Website:

<http://www.curteadeconturi.ro>

روسيا الاتحادية

فريق عمل جديد مقترح
للعمل على تدقيق العقود
العامة

اقترح جهاز رقابة روسيا
الاتحادية، بدعم من مكتب

المركزي للرقابة والمحاسبة لجمهورية اليمن، حيث خلف الدكتور عبد الله عبد الله السنافي والذي بدوره شغل منصبه منذ 2003 ولغاية 2013. أبو بكر تولى منصب النائب الأول لرئيس المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (اربوساي) وأصبح عضو في اللجنة التوجيهية للجنة بناء القدرات لمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي).



بو بكر حسين عمر السقاف

ولد السيد السقاف سنة 1965 وحصل على شهادته في القانون من جامعة عدن سنة 1989. لديه باع طويل من الخبرة بحكم عمله من 1989 لغاية 2009 كعضو في المحكمة ورئيس قضاة في محاكم مختلفة في اليمن. وقبل شغله منصب رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لجمهورية اليمن، كان عضو في لجنة العليا للمناقصات والمزايدات من 2009 ولغاية 2013.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لجمهورية اليمن:
E-mail: coca@coca.gov.ya
Website: <http://www.coca.g>

شمل كذلك زيارات ميدانية لكلا من مكاتب التدقيق المركزية والإقليمية التابعة لمكتب المدقق العام، وهذا من شأنه أن يزيد من إمكانية إمام المتدربين بالمعرفة والخبرة في مجال إجراء تدقيق فعلي للمشتريات وذلك عن طريق المشاريع التالية:

- مشاريع الأعمار الخاصة بتطوير سد الخرسانة المسلحة في مدرسة الجيش التايلاندي في قسم مخازن الجيش التايلاندي الملكي في بانكوك.
- مشروع الأعمار لتطوير وتوسيع أنظمة الجمع والصرف الصحي في منطقة جومتين في مدينة باتايا، تشونبور.

وقد عاد التدريب والنقاشات التي دارت بين أعضاء كادري مؤسسة التدقيق الحكومية ومكتب المدقق العام بالفائدة على كلا الجهازين وأتاحت الفرصة لهم بتبادل المعلومات والخبرات في مجال تدقيق المشتريات. علاوة على ذلك، تم توفير وثائق وتقرير تدقيق المشتريات لبيتسني للمتدربين اعداد دراسة تعاونية مستقبلية.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب المدقق العام:

E-mail: int_rela@oag.go.th
Website: <http://www.oag.go.th>

اليمن

الرئيس الجديد للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
بدأ السيد أبو بكر حسين عمر السقاف في حزيران 2013 ولاية جديد كرئيس للجهاز

قدم مكتب المدقق العام في تايلاند دورة تدريبية تعاونية مدتها خمسة أيام حول التدقيق على المشتريات في مؤسسة التدقيق الحكومية التابعة لجمهورية لاوس الديمقراطية من 22-26 نيسان 2013، تكون الوفد من 12 عضو من مؤسسة التدقيق الحكومية برئاسة امفونري كيولا، نائب رئيس مؤسسة التدقيق الحكومية، وثاكير، مستشار بنك التنمية الآسيوي، الجهة التي مولت هذا البرنامج.

وقد غطى التدريب المواضيع التالية:

- 1- نظرة عامة على المعلومات الأساسية والهيكل والصلاحيات وسياسة الإستراتيجية لمكتب المدقق العام.
- 2- نظرة عامة على تدقيق مشتريات مكتب المدقق العام في القطاع العام والعمليات التي يقوم بها، بما في ذلك التشريعات ذات العلاقة وأوراق العمل والأدلة الخاصة بأعمال التدقيق والأدلة التوجيهية.
- 3- تدقيق المشاريع الضخمة، على سبيل المثال قيام سلطة مجموعة النقل السريع بإنشاء نظام سكك حديد الخط البنفسجي السريع في تايلاند.
- 4- تنمية الموارد البشرية لمكتب المدقق العام.

لم يقتصر التدريب على الحصص الصفية فحسب بل

المبادئ العامة لعمليات تدقيق العقود العامة: فرصة لتعاون الانتوساي

بقلم الكسندر بسكونوف، غرفة حسابات الاتحاد الروسي.

ملاحظة المحرر

يتناول هذا المقال
تشكيل فريق عمل
جديد لتدقيق العقود
العامة والذي يخطط
جهاز الرقابة الروسي
على انشاءه. إن
الاجهزة الرقابية
العليا المهتمة بمعرفة
المزيد حول فريق
التدقيق وعمله
مدعوة لزيارة موقع
الجهاز الروسي
inorg@ach.gov.ru

باستمرار تزايد حجم انفاق المشتريات من قبل اغلب الحكومات عبر العالم، تزداد كذلك الحالة للرقابة الفاعلة من قبل منظمات التدقيق. على الرغم من اهمية النظم التي تستخدمها الحكومات للحصول على البضائع والخدمات، فإنهم بشكل عام يملكون العديد من الاهداف المشتركة، متضمنة المسائلة والفاعلية والشفافية. إن الغرض من هذه المقالة هو اقتراح لتعمل المنظمات التي تدقق العقود الحكومية معاً لتحديد مجموعة من المبادئ العامة لتقود عمليات التدقيق للمساعدة على ضمان تحقيق تعاقبات المشتريات من قبل الجهات الحكومية النتائج المطلوبة بفاعلية بقدر الامكان.

بيان المشكلة

عندما لا تبلغ نظم المشتريات الحكومية التوقعات، فإن هنالك الكثير من التبعات غير المرغوب بها. ومن ابرزها، عدم تسليم البضائع والخدمات التي تحتاجها الوكالات أو الاشخاص الذين يخدمونهم في الوقت المحدد عندما لا تعمل نظم المشتريات كما مراد. ويمكن ان تواجه الحكومات التي تعاني من ضغوطات الموازنة تحديات كبيرة. كما يمكن ان يعاني التطور الاقتصادي. إن تنفيذ المشاريع الدولية التي تتراوح بي البنى التحتية واغائة منكوبي الكوارث يمكن ان تكون على المحك. بسبب تراجع ثقة العموم بقدرة الحكومات على التنفيذ بفاعلية.

على اقل تقدير خلال السنوات العشرة الماضية، أصبحت القضايا المرتبطة بتحسين نظم المشتريات الوطنية احد بنود جدول الاعمال المهمة لهذه المنظمات المعتمدة مثل الأمم المتحدة (UN) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغرفة التجارة الدولية. على سبيل المثال، المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 تلزم الدول المصدقة على اتخاذ "الإجراءات اللازمة لتهيئة نظم مشتريات مناسبة بناءً على معايير الشفافية والتنافس وموضوعية لعملية صنع القرار". علاوة على ذلك، نصّ البيان الرسمي للمشاركين في قمة G20 في 2012 في لوس كابوس على اعتبار التقييم المستقل لنظم المشتريات العامة الوطنية أحد المتطلبات الخمسة.

إن مثل هذا الاهتمام الكبير لقضايا المشتريات من قبل المجتمع الدولي بعيد كل البعد عن العرضية. حيث يبلغ حجم سوق المشتريات العامة للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من 10 إلى 15 في المئة من الانتاج المحلي الإجمالي (GDP)، بينما يبلغ في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية من 25 إلى 30 في المائة من الانتاج المحلي الإجمالي.

غير إن أهمية المشتريات الحكومية لا يمكن قياسها من خلال الأرقام وحدها. إذ إن الطريقة التي تنفذ بها الحكومة أنشطتها الخاصة بالمشتريات عادة ما تعكس العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها. إن نظم المشتريات هي إلى حد كبير من خلق عملية سياسية توازن أحيانا بين الطلبات المنافسة للفاعلية والعدالة والمنافسة والمساءلة وغيرها من القيم. يحدد كل بلد رصيده الخاص لهذه القضايا اعتمادا على احتياجات الفرد والظروف والأولويات. على سبيل المثال، تضع بعض البلدان قسط على التسليم في الوقت المناسب للسلع والخدمات المطلوبة، في حين يركز الآخرون على منع الفساد. في العديد من البلدان، نجد إن نظام المشتريات ليس مجرد وسيلة للحصول على السلع والخدمات ولكنه أيضا آلية لتحقيق أهداف السياسات المختلفة.

مقترح

لا يمكن معالجة كل المشاكل المذكورة أعلاه، إذ تمكن أعضاء مجتمع التدقيق من حل القليل منها. إلا إن المجتمع يملك بشكل واضح دورا ليلعبه وقدرة وإرادة للقيام بذلك. في هذا الخصوص، فإن الهدف الاستراتيجي لأجهزة الرقابة العليا هو تقييم فاعلية المشتريات لتلبية احتياجات الجمهور. حتى الآن، جمعت العديد من أجهزة الرقابة العليا خبرة كبيرة في تدقيق عقود القطاع العام، والتي تتلخص في المواد المنهجية ذات الصلة. وقد تم إعداد نموذج أداء المشتريات والذي يعد أحد المستندات المهمة والمفيدة، وتم تحديته بشكل منتظم من قبل فريق العمل للمشتريات العامة للجنة اتصال أجهزة الرقابة العليا لدول أعضاء الاتحاد الأوروبي.

يمكن، لا بل ينبغي القيام بذلك. هنالك حاجة إلى مجموعة من المبادئ لتوجيه إجراء عمليات تدقيق المشتريات العامة. تعكس هذه المجموعة من المبادئ الأهداف الأساسية المشتركة بين نظم المشتريات الحكومية وتوفير إطار عمل لتمكين مجتمع التدقيق من مساءلة الحكومات عن تحقيق تلك الأهداف. ونظرا لضخامة سوق المشتريات العامة وتعقيد القضايا في هذه المنطقة الحساسة للغاية، فإنه يبدو من المعقول إشراك أعضاء الإنتوساي على الصعيد العالمي لوضع منهج ومبادئ منسقة لعمليات تدقيق فاعلة للعقود العامة.

قدم الجهاز الرقابي الروسي ومكتب المساءلة الحكومية للولايات المتحدة هذه الفكرة في الاجتماع الـ (63) لمجلس إدارة الإنتوساي في تشنغدو، الصين، في تشرين الثاني 2012. وتم دعم هذه الفكرة من قبل رئيس مجلس إدارة منظمة الإنتوساي والأمين العام لمنظمة الإنتوساي ولجنة تبادل المعرفة في الإنتوساي.

فريق عمل تدقيق العقود

لتنفيذ هذه المبادرة، خططت غرفة حسابات الاتحاد الروسي لإنشاء فريق عمل لتدقيق العقود العامة. سيسعى فريق العمل لتحقيق الأهداف التالية:

- وضع مجموعة مشتركة من المبادئ لتدقيق المشتريات العامة بما يتفق مع مبادئ التدقيق الأساسية لمنظمة الإنتوساي والقيم الأساسية اضافة الى الوثائق الدولية ذات الصلة، مثل القانون النموذجي الخاص بالمشتريات العامة للجنة الأمم المتحدة حول قانون التجارة الدولي. وينبغي أن تكون هذه المبادئ العامة ذات صلة بأجهزة الرقابة العليا ودعم أنشطة الجهاز الرقابي بغض النظر عن حالتهم وصلاحياتهم والنظم القانونية الوطنية لتوفير المساءلة لآليات التعاقد. ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان نزاهة المؤسسات الحكومية والشفافية في عملية الشراء وإدارة المخاطر ومنع الاحتيال والفساد.
- ترجمة هذه المبادئ العامة إلى ارشادات تشغيلية تغطي عمليات التدقيق لدورة المشتريات بأكملها، بما في ذلك التخطيط والإعداد لعمليات الشراء والتسعير وتقييم القيمة مقابل المال والمناقصات واختيار المجهز وإدارة العقود وتقييم العقد.
- أدلة متعمقة حول تدقيق العقود العامة في قطاعات ومجالات محددة ذات فائدة عاجلة لأجهزة الرقابة العليا، مثل مشتريات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأدلة التدقيق لأنواع محددة من العقود.

ستحتاج أنشطة فريق العمل ومجالات التركيز إلى أن تكون على درجة مناسبة من المرونة. وستكون بحاجة إلى معالجة قضايا واحتياجات خاصة لبلدان مع نظم مشتريات عامة متطورة وأيضا تعزيز الدور لحالات تكون فيها آليات المشتريات العامة مجرد طارئة وحتى وضع معايير لها. ستكون أجهزة الرقابة العليا قادرة على تطبيق هذه النتائج التي وضعها فريق العمل جنبا إلى جنب مع المعايير والأنظمة الوطنية.

للحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بالجهاز الرقابي الروسي على الموقع الإلكتروني inorg@ach.gov.ru

بقلم ادنين معالي ، مكتب التدقيق الحكومي في قطر

ملاحظة المحرر

تسعى اجهزة الرقابة العليا الى تعزيز ثقة الناس في المؤسسات الحكومية من خلال تحديد المعلومات حول مدى فاعلية وكفاءة البرامج الحكومية. بصرف النظر فيما اذا نفذت الكيانات الخاضعة للتدقيق بنفسها ممارسات الحوكمة السليمة ولبت المعايير ذات المستوى العالي في المساءلة، فمن دون شك ينبغي على اجهزة الرقابة العليا تقييم وتقويم اداء نشاطات التدقيق الخاصة بهم. واخيرا، واحدا من الجوانب الاكثر اهمية وحتى الاكثر الحاحا في الاداء هي النتائج، بالنسبة للجهاز الرقابي، يعد الاثر المالي واحد من النتائج الرئيسية المنجزة (سواء في ادخال التكاليف او جمع الايرادات المتزايدة) من خلال تنفيذ توصيات التدقيق.

المعيار 3000: تنص المعايير والمبادئ التوجيهية في تدقيق الاداء واستنادا الى المعايير والخبرات العملية لمنظمة الانتوساي الى ان متابعة اثر توصيات التدقيق مهمة في جعل تقارير التدقيق اكثر فاعلية وفي تقييم اداء الجهاز الرقابي العالي.

خلال الندوة التاسعة عشر لمنظمة الانتوساي والامم المتحدة حول التدقيق الحكومي التي انعقدت في اذار 2007، كان عدد قليل من اجهزة الرقابة العليا قادرة على الاشارة الى استخدامها صيغ في قياس اثر نشاطاتها. واتفق اغليتهم على انه من الصعب قياس الاثر المالي لعمل التدقيق.

مبادئ قياس الاثر المالي في تقارير التدقيق

ان المقاييس الكفاءة الاكثر استخداما والتي تتعلق مباشرة بتقارير التدقيق هي في الحقيقة ضد ساعات الموازنة ونسبة الوقت المقضي في المهام الادارية ونسبة توصيات التدقيق المتبناة وعدد التزامات التدقيق. مع ذلك ينبغي ان يكون الهدف الاساسي في نظام قياس اداء الجهاز الرقابي العالي هو قياس الاثر المالي لعمل الجهاز الرقابي. وهذا يعد مهما للغاية في تمكين الجهاز الرقابي من الترويج لنفسه الى الموظفين الحكوميين واصحاب المصلحة الاخرين. من الواضح، ليس هناك اطار عمل فريد لقياس الاثر المالي لاعمال التدقيق وتوصياته. مع ذلك، قد تساعد بعض الممارسات الشائعة في اجراء بعض المقاييس.

اعداد نظام متابعة

ان نقطة البداية القيمة والعملية الاساسية للغاية تتضمن اعداد والتأكيد على نظام متابعة لمراقبة ميل استجابات الكيانات الخاضعة للتدقيق الى التوصيات. لمراقبة هذا الاثر، ينبغي على الجهاز الرقابي ان:

- يضع اطار زمني للجهة الخاضعة للتدقيق التي سوف تكمل تنفيذ التوصيات.
- يقيم اعمال الكيان الخاضع للتدقيق فيما يخص التوصيات.

- يحدد عدد التوصيات التي نفذت بشكل كامل.

تحديد السبب والنتيجة

تحديد علاقة السبب والنتيجة بين التوصيات والاجراء التصحيحي. تقتضي هذه الخطوة بعض العناية بسبب تعقيد بعض الاجراءات التصحيحية التي قد تعني ان مساهمة الجهاز الرقابي قد تتباين ما بين 0 و 100%. يمكن للجهاز الرقابي ان يتخذ الائتمان بنسبة 100% عن اثر التوصية المحددة ومعتادة للغاية والتي تنفذها الجهة الخاضعة للتدقيق كما هي.

قد يحدد رابط غير رسمي ومباشر ايضا على سبيل المثال عندما يساهم تقرير التدقيق ككل وليس توصية معينة في التعديل الناشئ في الاثر المالي. في هذه الحالة، قد يتباين معدل التعزيز ما بين 5 الى 50%.

في بعض الحالات، قد تصل نسبة التعزيز الى 5% فقط - على سبيل المثال، عندما يكون لجزء من نشاطات التدقيق دور ثانوي في الاجراء التصحيحي.

باي حال، من المهم للغاية ان يضع الجهاز الرقابي معايير الخاصة والمنسوبة الى معدلات المدى التي يساهم فيها عمل الجهاز الرقابي في الاثر المالي في النشاط الخاضع للتدقيق. بالاضافة الى ان على الجهاز الرقابي ان يقيم بانتظام قوة العلاقة التي تمنح وتحدد فيما اذا كان هناك أي اثار متكررة. لضمان هذا التقييم المناسب، ينبغي تشكيل الفريق لدراسة كفاية الرابط غير الرسمي.

تحديد السنة المالية المشمولة

ينبغي ادراك الاثار المالية خلال او قبل السنة المالية التي ابلغوا عنها وعلى الجهة الخاضعة للتدقيق ان تكون قادرة على توضيح ادخارات الكلفة والاييرادات الاضافية او أي اثار مالية اخرى. في كل الحالات، ينبغي على الجهاز الرقابي العالي ان لا ياخذ ائتمانات عن اي اثر مستقبلي حتى وان انجزت كنتيجة لمواصلة اعمال التدقيق الجديدة.

الاتفاق على الاثر المالي

وفقا الى المعيار 400: تتفق معايير الابلاغ في التدقيق الحكومي (الفقرة 24) والحقائق والتوصيات بشكل عام مع الكيان الخاضع للتدقيق على ضمان انها مقدمة بشكل كامل ودقيق وعادل في تقرير التدقيق.

وبنفس الطريقة، ينبغي على الكيان الخاضع للتدقيق الاتفاق ايضا على الاثر المالي. ينبغي ان توافق الادارة العليا في الكيان الخاضع للتدقيق على الاثر وعلى ان يقوم ايضا اما المدققين الخارجيين او الداخليين بتقييم الاثر، بهذه الطريقة، ان تحقيق هدف الاثر سوف يعد فقط عن الادخارات التي يمكن اثباتها والتي سوف تفحص بدقة وتخضع الى تدقيق دقيق.

تحديد صافي المدخرات او الايرادات الاضافية

ينبغي على الاثر المالي كمكون للاثر الكمي ان يحدد كصافي المدخرات او صافي الايرادات الاضافية الناتجة. لهذا ان كلف تنفيذ التوصيات سوف تغطي من خلال المبلغ المدخر. وينبغي على الجهاز الرقابي العالي الاخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- درجة الجهد والكلفة المطلوبة لتصحيح حالة الابلاغ.

- الاثر الناتج يفشل الاجراءات التصحيحية.
- مدة الزمن المستخدمة.

ان اجهزة الرقابة العليا التي تستخدم هذا المنهج ستحتاج الى بذل المزيد من الوقت والجهد واستحداث نظام تسجيل سليم وضمان تعاون الهيئات الخاضعة للرقابة.

استمارة قياس الاثر المالي

تعد النقاشات واللقاءات مع الهيئات الخاضعة للرقابة مهمة عادة في عملية القياس وتعد حاسمة لاعداد صيغة تتضمن جميع المبادئ لقياس الاثر المالي وتدون مدى الاثر. ويجب ان يأخذ جهاز الرقابة العالي بالحسبان اسئلة مهمة عند وضع هذه الاستمارة وكما يلي:

- هل تضمن هذه الصيغة ان يقدم جهاز الرقابة العالي دليل كافي لتوضيح الاثر المالي؟
- هل قام جهاز الرقابة العالي بالتحقق من الاثر المالي؟
- هل اخذ جهاز الرقابة العالي بنظر الاعتبار تكاليف تنفيذ التوصيات عند احتساب الاثر المالي؟
- ما هو الدليل المتاح (او المستخدم) لدعم مدى(نسبة) الاسباب المنسوبة الى جهاز الرقابة العالي باحتساب مساهمته في التأثير و بالامكان الاعتماد عليه؟

اصحاب المصالح في عملية الاثر المالي

ينبغي تشكيل فريق في كل دائرة تدقيق لتقييم الاثر المالي و وضع قاعدة بيانات دقيقة لاي تاثيرات متوقعة. هذه الفرق تكون ايضا مسؤولة عن متابعة التقدم فيما يخص قياس والابلاغ عن النتائج الى المدير الاقدم في جهاز الرقابة العالي.

التخطيط لقياس الاثر المالي

يعتبر التنسيق المبكر مع مؤسسات التدقيق قبل البد بعمل التدقيق مهم لغرض:

- توضيح الاسباب لتنفيذ توصيات و منافع التدقيق لقياس تاثيرها المالي.
- تحديد المعلومات والدليل المتوفر في مؤسسة التدقيق وتقييم علاقتها في قياس الاثر المالي.
- ضمان اتفاقية مسبقة حول منهجية احتساب الاثر المالي.

من الممكن تثقيف بعض المسؤولين في مؤسسات التدقيق بهذا الصدد من خلال عقد ورشات عمل دورية يسمح من خلالها للمسؤولين مناقشة صعوباتهم في تنفيذ التوصيات وتوضيح المنهجية المستخدمة لقياس الاثر المالي.

ان عملية الاثر المالي ضمن منهج التدقيق, وعلى المدققين تقييم امكانية/احتمالية تحقيق هذه الاثار. خلال المرحلة الاولى لاتمام التدقيق, يقيم فريق التدقيق أي منطقة تدقيق تؤدي اكبر اثر مالي محتمل.

ممکن تخمین هذا الاثر بدقة من خلال معلومات موثوقة ومتكاملة حول تكاليف وانجاز مؤسسات التدقيق. وفقا لذلك, لتعقب الاثر المالي لتوصيات التدقيق, يجب ان يقوم جهاز الرقابة العالي بتحديد المعلومات مبكرا بخصوص ذلك وتحديد كيفية التنسيق مع الهيئات الخاضعة للتدقيق للمراقبة.

تنفيذ عملية القياس

يعتبر تنفيذ توصيات التدقيق عاملا مهما في قياس الاثر المالي. وهناك بعض الخطوات التالية المهمة في عملية القياس:

- خلال افتتاح اللقاء مع الهيئات الخاضعة للتدقيق, يقوم فريق التدقيق بتوضيح غرض قياس الاثر المالي ومناقشة المنهجية والمنهاج في عملية القياس.
- يقترح مسؤل دائرة التدقيق اعمال تدقيق اضافية لقياس وتوضيح التوقيت والفائدة في قياس الاثر المالي.
- يوافق جهاز الرقابة العالي وهيئة الرقابة بخصوص الوقت المخصص لقياس الاثر المالي.
- استخدام بعض تقنيات التدقيق بالاستعانة للحاسوب لتحليل البيانات واستحصا النتائج يمكن ان يكون امر نافعاً في تحديد وقياس تاثيرات اكبر.

تتمكن معظم اجهزة الرقابة العليا باعطاء امثلة عن اثار غير مالية كالتحسينات الحاصلة بالادارة والتخطيط وتحديد الاهداف او تخصيص المصدر. وقد تتمكن من وصف المنافع الاقتصادية على نطاق واسع الناتجة من عمل جهاز الرقابة العالي مثل تحسين الانتاجية من خلال عودة المرضى الى العمل بسرعة كبيرة من المستشفى. رغم ذلك, مازال القياس الساري للاثر المالي الفعال يتطلب جهود اضافية اما عن طريق الجمعيات المهنية او اجهزة الرقابة العليا.

للمزيد من المعلومات الاضافية: نرجو الاتصال بالكاتب على الموقع:

Adnen.maali@gmail.com.

دراسة خاصة بمنظمة الباساي لسنة 2011 حول المساءلة والشفافية لمؤسسات التدقيق في منطقة الباسيفيك

بقلم دينيس اولاري، مستشار الاتصالات في جهاز الرقابة العالي لدول المحيط الهادي

في سنة 2011، اصدرت منظمة الباساي (PASAI) تقريراً حول الدراسة التي اجرتها في سنة 2011 حول وضع المساءلة والشفافية لمؤسسات التدقيق الحكومية او اجهزة الرقابة العليا في منطقة الباسيفيك. رغم ان الدراسة استندت الى نتائج بعض الاعمال المنجزة في 2009، الا ان هذا المشروع كان اكثر شمولية واجري بعمق اكبر قياساً الى المشروع الاصلي.

وفر المشروع رؤية خاصة في داخل ادارة القطاع الخاص عبر منطقة الباسيفيك. ستستخدم نتائجه من اجل ابلاغ الحكومات الاقليمية عن اهمية المساءلة الجيدة وممارسة الشفافية والدعوة بشكل واسع حول اهمية مؤسسات التدقيق الحكومية واستخدام ادوات الادارية ذات الصلة.

وجهت مبادرة التدقيق الاقليمية للباسيفيك (PRAI) عمل الباساي (PASAI) واعتمدت كخطة استراتيجية لها. تاتي هذه الدراسة بالانسجام مع واحدة من الاهداف الخاصة ب PRAI، والتي تكون جزء من " الدعوة الى تعزيز الشفافية والمساءلة ".

صممت الدراسة كأداة تعليمية لتحديد الممارسات الجيدة في المجال وتعزيز تلك التي تكون عبر السلطات القضائية. ولم يكن من المعتمد توفير اساس للمقارنة بين اداء المساءلة والشفافية بين السلطات القضائية. ستوفر النتائج من الدراسة مقياساً لعمل المتابعة المستقبلي.

استندت الدراسة على مجموعة من المقاييس الدولية والاقليمية ومبادئ الممارسة الجيدة. وتمت استخلاصها من الانتوساي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنتدى جزر الباسيفيك، من بين امور اخرى. وتبدو ايضا كمقاييس مثل مؤشر الشفافية للفساد العالمي الدولي والانفاق العام ومؤشرات المساءلة المالية (PEFA).

المحور الاساسي للدراسة

تم تحديد تسع مجالات تركيز كأساس للدراسة. تقع تلك المجالات ضمن ثلاث فئات واسعة من المقاييس: اولئك اللذين لهم التأثير على مؤسسات التدقيق الحكومية او الجهاز الرقابي العالي وعمله واولئك اللذين لهم التأثير على القطاع العام الذي يعمل فيه مؤسسة التدقيق او الجهاز الرقابي العالي واولئك اللذين لهم التأثير على المجتمع المدني الواسع وكيفية تفاعلهم مع الجهاز الرقابي العالي والحكومة بذات نفسها. وتكون مجالات التركيز كالتالي.

الجهاز الرقابي العالي وعمله:

- استقلالية الجهاز الرقابي العالي،
- اعداد الموازنة المفتوحة، و

- الدور التدقيقي للمشرع واعضاءه.

مسائلة وشفافية القطاع العام:

- اطار العمل القانوني والاخلاقي للقطاع العام،
- السيطرة على الفساد،
- اتاحة المعلومات للجمهور، و
- ادارة الشركات في القطاع العام.

المجتمع المدني وتفاعله مع الحكومة والجهاز الرقابي العالي:

- مشاركة المجتمع المحلي في المجتمع و
- حرية الاعلام .

يتكون البحث من مكونين: استبيان مكتمل من قبل الاجهزة الرقابية العليا العشرون او 80 بالمائة من عضوية جهاز الرقابة العالي لدول المحيط الهادي (PASAI) ودراسة متعمقة من قبل 6 من ذوي الاختصاص القضائي مختارون من جميع انحاء المنطقة: ولايات ميكرونيسيا المتحدة وغوام وكالدونيا الجديدة وساموا وجزر سليمان ومملكة تونغا.

وتم تقسيم الاستبيان الى ثلاثة اجزاء. يستطلع الجزء الاول كل من تحويل وعمليات ومساءلة المؤسسة. يبحث الجزء الثاني في اطار عمل الادارة المالية العامة في الاختصاص القضائي للمؤسسة. ويأخذ الجزء الاخير الاخلاق والادارة والسيطرة على الفساد بنظر الاعتبار.

ركزت الدراسات المتعمقة على كل جهاز رقابي عالي وعملياته وشملت ايضا المقابلات مع الاعضاء والموظفين أو الممثلين من المشرع ووكالات الحكومة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والاعلام.

النتائج

تتضمن منطقة الباسيفيك بعض من الدول الاصغر في العالم. حددت الدراسة صور متباينة عن المساءلة والشفافية مع العديد من مواطن القوة ولكن ايضا الصعوبات التي تنشأ من الانظمة القطرية المحدودة الموارد.

من بين 20 جهازا رقابيا عاليا اجرؤا المسح، 90 بالمائة اتاحوا التشريع السائد الى الجمهور أما عبر الانترنت او بنسخة ورقية. ويخضع النصف فقط الى الممارسة او مراجعة النظر.

يحتاج الجهاز الرقابي العالي، بأعتبره هيئة تدقيق وطنية للقطاع العام ، الى ان يكون مستقلا بشكل كامل عن الحكومة. توفر وسائل تعيين رئيس الجهاز الرقابي العالي الذي يعمل بدون أي تدخل او تأثير سياسي مستوى عال من الثقة والضممان الى المواطنين عن تلك الصلاحيات حول استقلالية الجهاز الرقابي العالي .

في 80 بالمائة من الصلاحيات يوجد هنالك مطلب قانوني من اجل نشر المعلومات قبل او عند موعد عملية الموازنة ومن اجل تقديم نهاية للتقرير السنوي حول نتائج الموازنة من خلال وقت محدد. يتطلب 30 بالمائة فقط من الاختصاصات القضائية من هيئات التدقيق الخاصة بهم من اجل مراجعة اعمال الرقابة على الموازنة

والتعليق على عملية الموازنة. يتطلب اشراك مستوى المجتمع المدني والقطاع الخاص مع عملية الموازنة الدعم بشكل عام.

بعض الانظمة السياسية لها لجنة خاصة للتشريع مسؤولة عن مراجعة الحسابات العامة وتقارير التدقيق. وهذا يطبق في 65% من السلطات القضائية في المحيط الهادئ قد اجري المسح عليها. وفي باقي السلطات القضائية يؤخذ هذا الامر بشكل رئيسي على عاتق جهاز الرقابة العالي.

يكون التدقيق البرلماني للحسابات العامة وتقارير التدقيق فقط فعالا اذا تم تقديم الحسابات بتوقيت مناسب لتدقيق المؤسسة واذا تم انتهاء التدقيق بأسلوب مضبوط. كانت هيئات التدقيق التي ابلغت بشكل مباشر العامة من المرجح ان تكون لحد الان مواكبين لاعمال التدقيق وكما اولئك اللذين يطلبون اعمال التدقيقية المالية من مصادر خارجية.

ثلاثة ارباع السلطات القضائية تملك معايير من الادلة الارشادية والممارسات الاخلاقية للخدمة العامة. يقدم فقط واحد منهم وبشكل مباشر هذه الادلة الارشادية حول اخلاقيات والمعايير الى الخدمة المدنية.

تقترح الدراسة ممكن ان يتاثر مستوى الفساد في تطوير الاحكام التشريعية للشفافية, توجد 50% من مؤسسات محاربة الفساد في السلطات القضائية التي اجري المسح عليها. يعتبر الالتزام السياسي في التنفيذ وتوفير الموارد الكافية لهذه المؤسسات مهما للحد من الفساد. تحددت نقاط الضعف في 75% من السلطات القضائية التي شملها المسح لاجهزة الرقابة العليا وهي في الانظمة الرقابية للقطاع العام. اقل من نصف السلطات القضائية يعانون من قوانين الافصاح عن الفائدة للموظفين المدنيين والمسؤولين الحكوميين. تعتبر استقلالية الهيئات مثل جهاز الرقابة العالي ومكتب المدعي امر حاسما.

وجد ان الوصول الى المعلومات العامة محدود وتتطلب المزيد من العمل. تعتبر الحوكمة المشتركة الجيدة ماتزال في مرحلة التطوير بالعديد من الحالات معينة. وجدت الدراسة ايضا ان غلق علاقة العمل مابين القطاع العام و الخاص امر ضروريا لسلامة الاقتصاد في بلدان معينة.

وضعت 25% من اجهزة الرقابة العليا التي اجري المسح عليها معايير وادلة ارشادية ومؤشرات خاصة بهم لمساعدة المؤسسات العامة بالامتثال للمبادئ و ممارسة الحوكمة المشتركة.

بموجب الدراسة, من ضمنها المجتمع المدني والمؤسسات الغير حكومية في صنع القرار الحكومي والادارة العامة, ماتزال في مرحلة التطوير بالعديد من السلطات القضائية. كانت الشفافية دوليا تعتبر مهمة بالمنطقة في تقديم المعرفة العامة حول المسائل الحكومية والشفافية في فيما يخص الاموال العامة.

تلعب وسائل الاعلام دورا فعالا في تعزيز المسائلة والشفافية في استخدام الاموال العامة. ان جزء من 65% من هيئات التدقيق الخاضعة للمسح لهم علاقات عمل مباشرة مع منظمات وسائل الاعلام خلال تصريحات ومؤتمرات وسائل الاعلام وتداول تقارير التدقيق.

العمل المستقبلي

يحتوي التقرير على 17 توصية تشمل جميع النقاط المهمة التي تحث مجتمع اجهزة الرقابة العليا على تحسين التغييرات الخاصة في بيئة الادارة المالية العامة. على المستوى القومي, تحث اجهزة الرقابة العليا على تشجيع حكوماتهم وتحث هيئات التشريعية على تعزيز احكام جهاز الرقابة العالي عندما تستدعي الضرورة واخذ القرار في وقته لاخلاقيات الخدمة المدنية ورقابة الفساد. تعتبر **PASAI** كهيئة اقليمية تضع الموارد والمواد لمساعدة الاعضاء بعملهم كجزء من دور دفاعي بموجب **PRAI**. اعلنت احد اجهزة الرقابة العليا في الاجتماع السنوي ل **PASAI** بتاريخ تشرين الاول 2012 حول الخطوات المتخذة لاجبار الحكومة حول اعلان وايجاز الامور الممكنة للعمل المستقبلي لتحسين انظمة المسائلة الحكومية.

وبجانب التوصيات التي تم مناقشتها في مجتمع اجهزة الرقابة العليا حدد التقرير ايضا عدد من "الممارسات الجيدة" المؤشرات التي يمكن تتضمنها الحكومات والمنظمات الغير حكومية ومجاميع المجتمع المدني, على سبيل المثال الوصول العام الى المعلومات واعتماد المبادئ الحوكمة المشتركة من قبل منظمات القطاع العام. يحتوي التقرير ايضا على معلومات حول عدد الممارسات الايجابية التي حددتها الدراسة (على سبيل المثال فيما يخص المشاركة العامة في اعداد الموازنة) التي تعتبر المعتمدة من قبل في المنطقة.

يعد صنع تقدم امرا غير سهلا. يطالب التقرير "جهود حفيظة ومنسقة جيداً" من قبل **PASAI** وأعضاء اجهزة الرقابة العليا ومن باقي مؤسسات اقليمية معنية في منفعة الحوكمة الرشيدة للعمل معا لتعزيز التحسينات بشأن "سلسلة المسائلة الحكومية". يتجه **PASAI** لمتابعة التقرير ضمن دراسة مستقبلية في 2014.

يمكن ايجاد النسخة الكاملة للتقرير وتتضمن التوصيات الشاملة لمؤشرات الممارسة الجيدة المفيدة والتحسين بموجب "الموارد" على الموقع الالكتروني ل**PASAI**

<http://www.pasai.org>.

تسليط الضوء على المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا

استكمال اطار عمل التدقيق المالي لجهاز الرقابة الاسترالي باستخدام المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا الدولية

بقلم ليندا غورل وميشيل فليمنك ، مكتب التدقيق الوطني الاسترالي

في المؤتمر الدولي العشرين لأجهزة الرقابة العليا الدولية (الانكوساي) الذي عقد في تشرين الثاني 2010 في جنوب افريقيا، أقر الانتوساي المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا الدولية، التي عرضت التوجيهات التشغيلية المزمع استخدامها في عمليات التدقيق التي ستجرى في القطاع العام.

في اعلان جنوب افريقيا، دعت الانتوساي اعضاءها لاستخدام اطار عمل المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا الدولية كطار مشترك لمرجع المعلومات المستخدم في تدقيق القطاع العام. ودعا الاعلان اعضاءه ايضا لقياس اداءهم ومساهمهم المتبع في التدقيق طبقا للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا وتنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا وفقا لقضاء الجهاز الرقابي العالي وتشريعاته الوطنية وتنظيماته.

في سنة 2012، استجابة الى اعلان جنوب افريقيا، راجع مكتب التدقيق الوطني الاسترالي (ANAO) اطار عمل التدقيق المالي طبقا للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا الدولية الخاصة بعمليات التدقيق المالي (توجيهات التدقيق المالي) لضمان ان السياسات والاجراءات ومواد التوجيه المتبعة لتوجيه عمليات تدقيق البيان المالي الخاص بمكتب التدقيق الوطني الاسترالي تعكس افضل الممارسات الدولية.



آن ماك في، المدقق العام الاسترالي (على جهة اليمين من الصورة)، مع فريق عمل المشروع (من اليسار الى اليمين) براندوم وجارت وليندا غورل وميشيل فليمنك.

دُمج المعيار الدولي لأجهزة الرقابة العليا الدولية الخاصة بعمليات التدقيق المالي بمعايير التدقيق الدولية المفسرة التي اصدرها مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي (IAASB)، كل معيار يستهل بالملاحظة العملية في الانتوساي. تزود الملاحظة العملية التوجيه المرتبط بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق في عمليات

التدقيق المالي الخاصة بمؤسسات القطاع العام بالإضافة الى منظور القطاع العام المتضمن في المواد التوضيحية لمعيار الدولي للتدقيق. منذ 2004، عمل مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي على نحو مشترك مع الانتوساي من اجل دمج مدخلات القطاع العام في تطوير المعايير الدولية للتدقيق¹. تمثل المعايير الدولية للتدقيق مجموعة عالمية من المعايير الخاصة بالتدقيق المالي لمدققين كلا القطاعين الخاص والعام.

السياق القانوني الاسترالي

تعد استراليا اتحاد يتألف من حكومة قومية وحكومة منفصلة وسلطات قضائية اقليمية. وعلى المستوى القومي يتطلب قانون المدقق العام لسنة 1997 من المدقق العام الاسترالي ان يسن معايير لاجراء بيان مالي مصدق وعمليات تدقيق الاداء. يتبنى مكتب التدقيق الوطني الاسترالي باعتباره مكتب المدقق العام الاسترالي معايير التدقيق الاسترالية التي سنها مجلس معايير التدقيق والتأمين الاسترالي. يعتمد مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي ويتوافق مع مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي الخاصة بالمعايير الدولية للتدقيق². طبق القطاع الخاص في استراليا معايير التدقيق الاسترالية لاجراء عمليات تدقيق الشركة كما مطلوب وفق قانون الشركات الوطني لسنة 2001 بالإضافة الى القطاع العام. حضيت معايير التدقيق الاسترالية بشهرة واهتمام كبير في استراليا، واعتمادهم للنتائج في الاتساق ما بين عمليات تدقيق القطاع الخاص والعام. ان لدى مجلس معايير التدقيق والتأمين الاسترالي اعضاء من كلا القطاعين الخاص والعام.

صمم اطار عمل التدقيق المالي الخاص بمكتب التدقيق الوطني الاسترالي من اجل تلبية متطلبات معايير التدقيق الاسترالية وصلاحيه المدقق العام. وضع مكتب التدقيق الوطني الاسترالي منهجية بالارتباط مع واحدة من اربع شركات محاسبية دولية كبرى. وباستخدام خدمات الشركات الاربعه الكبرى من اجل دعم التطوير والحفاظ على اطار العمل، استفاد مكتب التدقيق الوطني الاسترالي من خبرة التدقيق الدولية للشركة والموارد التي كان بإمكانها تكريسها لتطوير منهجيتها. مع الاخذ بنظر الاعتبار معايير تدقيق الانتوساي التي تعزز على نطاق واسع اطار عمل مكتب التدقيق الوطني الاسترالي الحالي من خلال ادخال التحسينات للتعامل مع الاهداف الاضافية والصلاحيه الموسعة المخول بها مكتب التدقيق الوطني الاسترالي كجهاز رقابي عالي. قبل سنة 2012 تم استخدام مراجعة توجيهات التدقيق المالي والملاحظة العملية كنقطة مرجعية عند وضع اجراءات تدقيق جديدة ومراجعة السياسات السائدة. اكدت التوجيهات منهيح التدقيق الذي يتبعه مكتب التدقيق الوطني الاسترالي، الى جانب بعض المناطق المحددة حيث يتم فيها تحسين السياسات للاخذ بنظر الاعتبار قضايا القطاع العام الاضافية.

1 تصريح صحفي لمجلس معايير التأمين والتدقيق الدولي (IAASB)، ربح IAASB باعلان المؤتمر الدولي لاجهزة الرقابة العليا حول المعايير الدولية لمؤسسات التدقيق العليا بتاريخ (14 كانون الاول 2010).

2 الاتحاد الدولي للمحاسبين، اساس تبنى السلطة القضائية للمعيار الدولي للتدقيق،

<http://www.ifac.org/about-ifac/membership/compliance-program/basis-isa-adoption>

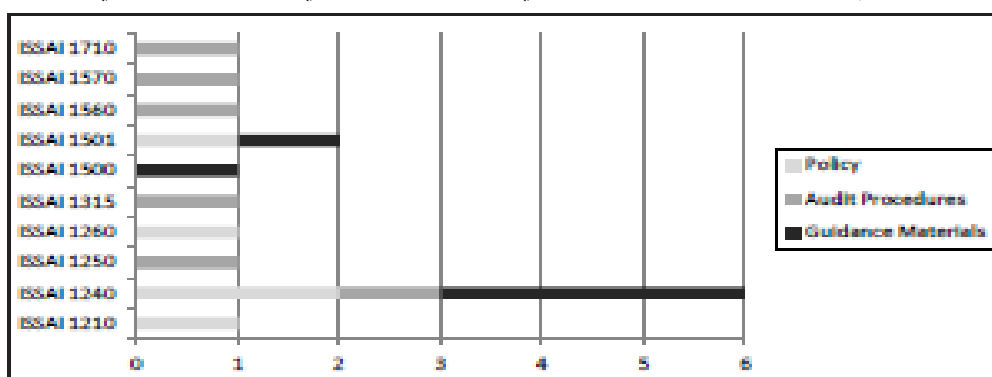
بما ان توجهات التدقيق المالي تركز على معايير التدقيق الدولية (التي يطبقها مكتب التدقيق الوطني الاسترالي بالالتزام بمعايير التدقيق الاسترالية)، ركز نطاق المراجعة على التوجيه الاضافي الذي تحتويه الملاحظات العملية. تتألف الملاحظات العملية البالغ عددها 36 ملاحظة من 404 فقرة. وذلك بسبب حجم المشروع وقلة عدد فريق العمل المشارك والمنهج المخطط للمراجعة الذي كان مطلوباً لضمان تغطية وافية لكل التفاصيل.

في حين ليس ضرورياً تطبيق التوجيه في الملاحظات العملية، لكن تعد عملية اتخاذ القرار ضرورية لتقييم القضايا المثارة في كل فقرة ملاحظة عملية. ويشمل هذا ما اذا كان (1) الفقرة مطبقة في سياق المسؤوليات الحكومية الاسترالية وصلاحيه مكتب التدقيق الوطني الاسترالي و(2) تم معاملة الفقرة بالكامل باستخدام اطار عمل مكتب التدقيق الوطني الاسترالي. اخيراً، عندما يتم تحديد الفجوة، يقيم مدى اهميتها وتقدم التوصية بشأنها ليتم تلافيتها.

النتائج والتحليل

تختلف الملاحظات العملية البالغ عددها 36 اختلافاً كبيراً من خلال الطول وعدد اعتبارات القطاع العام الاضافية. وجدت المراجعة ان اطار عمل المعتمد على معيار التدقيق الاسترالي لدى مكتب التدقيق الوطني الاسترالي عمل الى جانب 26 ملاحظة عملية. وبالنسبة للملاحظات العشرة (10) المتبقية حددت المراجعة اضافات مساعدة لاطار عمل التدقيق المالي لمكتب التدقيق الوطني الاسترالي، ونتج من هذه المراجعة 16 توصية تم تنفيذها جميعها. ونتج 6 توصيات من مراجعة المعيار الدولي لجهاز الرقابة العالي رقم 1240 الذي ينص على: مسؤولية المدقق المرتبطة بالاحتيال في تدقيق البيانات المالية. عرضت فقرات الملاحظة العملية لهذا المعيار نطاق واسع من الاعتبارات وتشمل التعاريف الاضافية، اعتبارات المواصلة والامثلة الشاملة. فسرت الملاحظات العملية المتبقية التوصيات الـ 10 الاخرى.

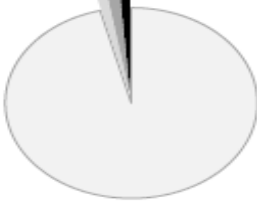
الشكل رقم 1 - طبيعة وعدد التوصيات التي قدمها المعيار الدولي لجهاز الرقابة العالي



تمثل التوصيات البالغ عددها 16 توصية تقوية وتعزيز للسياسات والاجراءات ومواد التوجيه في اطار عمل التدقيق المالي لمكتب التدقيق الوطني الاسترالي.

يبين الشكل 2 عدد التوصيات المقدمة والمرتبطة بعدد فقرات الملاحظة العملية

شكل 2 - عدد التوصيات المرتبطة بعدد فقرات الملاحظة العملية



- لا يوجد توصيات من 388 فقرة الملاحظات العملية (96%)
- 5 سياسة توصيات من 5 فقرات الملاحظات العملية (1.25%)
- 6 توصيات اجراء تدقيق من 6 فقرات الملاحظات العملية (1.5%)
- 5 توصيات دليل مادي من 5 فقرات الملاحظات العملية (1.25%)

خمسة من 16 توصية تتطلب تغييرات في سياسات مكتب التدقيق الوطني الاسترالي. مثلاً، ان المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا 1501: دليل التدقيق- الاعتبارات الاضافية لبنود معينة نجمت عنها مسألة ان سياسات المكتب لاتعالج بشكل خاص التخمين المستقل لمحامي القطاع العام. بالمقابل فان سياسة التدقيق المالي الموجودة والمتعلقة بعروض المحامي قد تم تقويتها للاخذ بنظر الاعتبار استقلالية وموضوعية المجلس القانوني ولتخمين مخاطر البيانات الكاذبة المادية بسبب الانحراف.

كانت ستة من التوصيات تحسينات لاجراءات التدقيق الموجودة في برمجيات تدقيق مكتب التدقيق الوطني الاسترالي. مثلاً، ان المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا 1240: مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في تدقيق التقرير المالي تؤدي الى مسألة القطاع العام بأن اقرار الإيرادات قد لا يكون دائماً المجال المناسب لافتراض مخاطر الاحتيال. عالجت اجراءات التدقيق و المنح عبر ملحق التوجيه الخاص بالحكومة الاسترالية. نتجت خمس توصيات عن دمج امثلة القطاع العام من الملاحظات العملية الى مواد توجيه التدقيق. قدمت فقرات وملاحق الملاحظات العملية تلك للمعايير امثلة قطاع عام مفيدة. مثلاً ملاحق المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا 1240: تم تقديم مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في تدقيق التقرير المالي الى مدققي البيانات المالية لمكتب التدقيق الوطني الاسترالي خلال تغطيتهم امثلة القطاع العام لمخاطر الاحتيال، واجراءات التدقيق المحتملة لمعالجة المخاطر المفترضة والمؤشرات المحتملة للاحتيال في القطاع العام.

الخلاصة والافاق المستقبلية

حافظ مكتب التدقيق الوطني الاسترالي باستمرار على اطار التدقيق المالي لتلبية متطلبات المعيار الدولي للتدقيق وضمن ان عمله يدار بواسطة التطورات الحديثة في عملية التدقيق. كنتيجة لهذه المراجعة يمكن للمكتب ان يبرهن الان ان اطار عمله يتوافق مع ادلة التدقيق المالي للمعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا. سيستمر المكتب في المحافظة على اطار عمله للتدقيق المالي بالتوافق مع التطورات في المعيار الدولي للتدقيق ومعايير التدقيق المالي وسيلعب المكتب دوره في مستقبل تطورات المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا.

التعاون بين الانتوساي والدول المانحة



آخر المستجدات

قياس القيمة والفوائد عبر اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي

بقلم الامانة العامة للتعاون بين الانتوساي والدول المانحة

في المؤتمر الدولي العشرين لاجهزة الرقابة العليا الدولية **XX INCOSAI** المنعقد في جونزبرغ في **2010**، صادق مجتمع الانتوساي على مجموعة كاملة للمعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا، مؤكدا رغبته في التوافق وتعزيز ممارسات التدقيق حول العالم. مع الاخذ بنظر الاعتبار الاهتمام المتزايد لاصحاب المصالح الداخليين والخارجيين والنطاق الواسع لخدمات التدقيق المقدمة من قبل اجهزة الرقابة العليا، اقرت الانتوساي الحاجة لاثبات القيمة والفوائد التي تقدمها اجهزة الرقابة العليا بشكل متزايد.

لقد طورت مجموعة العمل حول قيمة وفوائد اجهزة الرقابة العليا (**WGVBS**) مسودة المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا **2**: قيمة وفوائد اجهزة الرقابة العليا - اجراء تغيير في حياة المواطنين وكشفها لمجتمع الانتوساي للتعليق. تقدم مسودة المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا **2** توجيه لاجهزة الرقابة العليا حول امكانية تعلقهم بمجتمعاتهم عبر

- تقوية المساءلة المحاسبية، النزاهة والشفافية للحكومة والمؤسسات العامة
- اثبات العلاقة المستمرة بالمواطنين واصحاب المصالح الاخرين
- كونهم منظمات نموذجية تعد كمثال

في جونزبرغ، تم تفويض (**WGVBS**) ايضا لتطوير اطار عمل قياس الاداء الموثوق (**PMF**) لتخمين بموضوعية اداء وقدرات جهاز الرقابة العالي امام المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا **1**. تم تشكيل فريق مهام، منسق من قبل الامانة العامة للجمعية التعاونية للدول المانحة التابعة للانتوساي ضمن مبادرة تنمية الانتوساي **IDI**. استخدم هذا الفريق النصيحة الفنية من مجموعة مؤهلة على نطاق واسع، ويشمل اجهزة الرقابة العليا، مجموعات العمل الاقليمية، وكالات التنمية ومنظمات المجتمع المدني. اضافة الى ذلك، ان لجنة بناء القدرات التابعة للانتوساي، اللجنة التوجيهية للجمعية التعاونية للدول المانحة التابعة للانتوساي ولجان الانتوساي الاخرى شاركت في مراحل متنوعة من العملية.

1 ان اعضاء فريق المهام هم المنظمة الافريقية لاجهزة الرقابة العليا - **E** و **CREFIAP**، واجهزة الرقابة العليا للبحرين والبرازيل وتشيلي والمانيا والهند والمكسيك وروسيا والمملكة المتحدة ومصرف التنمية الامريكي والامانة العامة للدول المانحة التابعة لمبادرة تنمية الانتوساي كمنسق.

لماذا وكيف يتم إجراء تخمين اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي؟

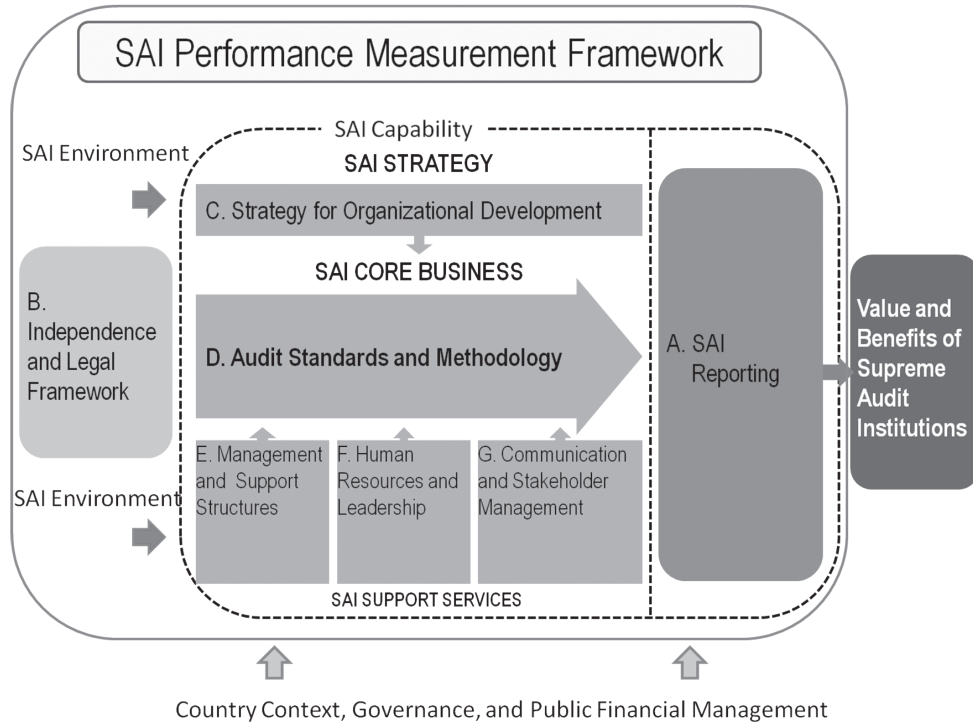
سيساعد تخمين اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي الجهاز في تحديد نقاط قوته وضعفه اتجاه معايير الانتوساي وممارساتها الجيدة المنشورة. قد يتم تنفيذ التخمينات لاغراض متنوعة- مثلا، لتقديم مدخلات لنظام ادارة الاداء الداخلي لجهاز الرقابة العالي او للتوضيح لاصحاب المصالح الخارجيين، وتشمل مقدمي الدعم، بانه تم تحسين الاداء بمرور الوقت.

ان تخمين اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي هو اداة توفر فائدة عامة عالمية ويمكن لجهاز الرقابة العالي الاستفادة منها ان كانت تساعدهم في تحقيق اهدافهم. ان رئيس الجهاز مسؤول عن اتخاذ قرار (1) ما اذا سيتم تنفيذ تخمين اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي وما سيتم فعله بالنتائج و(2) الغرض من وهدف التخمين. ان التوقيت والتكرار يعتمدان على محتوى وغرض التخمين وعلى الجهاز تنفيذ التخمين عندما يطابقوا التخطيط الاستراتيجي الخاص بهم والدورة التطويرية.

سيحدد الغرض من التخمين كيف يدار التخمين ومن سينفذه. تشمل النماذج المحتملة التخمين الذاتي وتخمين النظير التخمين الخارجي. قد يكون التخمين الذاتي مثلا ذو قيمة اعلى لاغراض الادارة الداخلية، بينما قد يكون التخمين الخارجي او النظير اكثر من مصادر موثوقة للمعلومات للتواصل مع اصحاب المصالح الخارجيين او لتوفير نظرة شاملة لاداء جهاز الرقابة العالي ضمن اقليم معين للانتوساي.

محتوى اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي

بالتوافق مع افكار وصلاحيه (WGVBS)، يركز تخمين اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي على تحليل تأثير الجهاز على المجتمع- بعبارة اخرى، قيمته وفوائده. يتألف تخمين اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي من مجموعة من مؤشرات القياس ودليل تحليل الاداء النوعي. يتم قياس الاداء بواسطة 24 مؤشر ضمن سبعة مقاطعات. تشمل جميع المؤشرات كلا مما كتب في اطر العمل القانونية والاجراءات وما تم اجراءه عمليا. بالتالي، يتم تحليل الروابط بين المقاطعات والعوامل الخارجية - مثل بيئة البلد والاقتصاد السياسي والذي قد يمكن او يعيق اداء جهاز الرقابة العالي - في تقرير الاداء المفصل. تقدم المقاطعات السبعة في الشكل 1 صورة ذات مستوى عالي من اداء جهاز الرقابة العالي.



يتألف كل حقل من الحقول السبعة من مؤشر واحد او اكثر من مؤشر والذي يقاس من خلال اربعة ابعاد مختلفة، اذ يحتوي البعض منها على معايير مختلفة. وتم التركيز وبشكل خاص على الحقل أ (اعداد تقرير الجهاز الرقابي) والحقل ث (معايير ومنهجية التدقيق)، كما انها تركز على اعمال وتأثيرات اجهزة الرقابة العليا الرئيسية. ولا بد من دراسة العلاقة بين جودة عمل التدقيق الاساسي وكميته والاستفادة من نتائج التدقيق عند اعداد تقرير اداء جهاز الرقابة العالي.

تقع جميع الحقول ضمن سيطرة جهاز الرقابة العالي المباشرة من اجل التأثير عليها، باستثناء الحقل (ب) الذي يركز على كل من الاستقلالية لكلا الجانبين القانوني والفعلي واطار العمل القانوني الذي يدير جهاز الرقابة العالي. وعلى الرغم من ان هذه العوامل تكون خارج سيطرة جهاز الرقابة العالي المباشرة، فيمكن ان هذا الجهاز ان يؤثر عليها الى حد ما وعلى المدى الطويل. وتعد هذه الاستقلالية امراً حاسماً لمصداقية ومساهمة جهاز الرقابة العالي. ولذلك، تم ادراج المؤشرات في هذا الحقل، على الرغم من انها جزءاً خارج نطاق سيطرة جهاز الرقابة العالي.

يرتبط اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي مباشرةً بمسودة المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا: قيمة ومنافع اجهزة الرقابة العليا - اجراء تغييرات في حياة المواطنين بتقديم اداة قياس وكذلك عبر هيكلته ومضمونه. يساعد اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي الاجهزة الرقابية ان تعكس صورة عملها من اجل ان تعزيز المسائلة والنزاهة وشفافية الحكومة بتحسين اعمال اجهزة الرقابة العليا الاساسية واثبات الاهمية المستمرة للمواطنين واصحاب المصالح من خلال الابلاغ والاتصال وكونها منظمات نموذجية فيما يتعلق بالعمليات الاستراتيجية والادارة والموارد البشرية والقيادة.

مستقبل تطوير اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي

نفذت مسودة اولية عن اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي في ثلاث بلدان تمثل اجهزة الرقابة العليا من مختلف الاحجام ومستويات في التطوير والنماذج (في ويست منستر والمجلس والمحكمة) الى جانب مجموعة واسعة من التعليقات من مصدر المجموعة واصحاب المصالح، فان نتائج الدشارات مكنت فريق المهام ان يحدد التداخلات والمجالات لغرض اجراء التحسينات. وكانت التعليقات والارشادات مثمرة في ابداء نقاط القوة الاطار العمل، وخاصةً في تأكيد اهمية وتطبيق المؤشرات وقيمة النتائج والجدوى الشاملة لتقييم واداء التقرير.

في كانون الثاني 2013 عقد فريق المهام اجتماعاً وللمرة الثالثة لأعطاء صورة واضحة عن هذه الملاحظات وتطوير ايضاً مجالات ومؤشرات وابعاد ومعيار اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي. و وضعت مجموع العمل مسودة كشف رسمية عن اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي في شهر تموز التي ستقدم في مؤتمر الانتوساي في الصين في تشرين الثاني 2013. ستخضع مسودة الكشف هذه الى توسيع المشاورات وتقديم الارشادات ما بين عامي 2013 و 2015. ومن ثم يتم تنقيح وتقديم من اجل الحصول على الموافقة عليها في مؤتمر الانتوساي في 2016.

وتم تطوير استراتيجية بدء التطبيق لاطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي. ويهدف الى تطوير شبكات عمل الخبراء الاقليميين حول اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي وبناء القدرة في الهيئات الاقليمية التابعة للانتوساي في دعم تقييمات اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي. ومن اجل تحقيق ذلك الهدف، فان الامانة العامة المانحة للانتوساي ستشارك في محافل لتنظيم الاحداث التدريبية في كافة المناطق خلال عامي 2013 و 2014. ولمزيد من المعلومات حول اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي ونظرة عامة عن الاحداث الخاصة بالتدريب في الماضي والقادم فأنها متاحة على موقع مبادرة تنمية الانتوساي:

<http://idi.nolartikkel.aspx?MID1=102AID=704>

وتمشيا مع ذلك، ستبدأ المجموعة الثانية من تقديم الارشادات في 2013 لتتيح اختيار اطار العمل فحصه في مختلف النماذج والمراحل التي تمثل اجهزة الرقابة العليا في التنمية في جميع انحاء العالم. ومن المتوقع ان تقدم الامانة العامة للدول المانحة التابعة للانتوساي الدعم لضمان الجودة الارشادات وستساعد على تسهيل اعداد اطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة العالي. ويمكن للأجهزة الرقابية التي حرصت على المشاركة ضمن المجموعة الثانية من الارشادات الاتصال بمبادرة التنمية الدولية على العنوان التالي:

intosai.donor.secretariat@idi.no

انعقاد الندوة المشتركة بين الانتوساي والأمم المتحدة في النمسا/فيينا

من داخل

الانتوساي

عقدت كل من دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UN DESA) والامانة العامة للانتوساي ندوتهم التي تعقد كل سنتين في آذار من 5-7 2013، في فيينا النمسا. بلغ عدد الحضور اكثر من 150 مشاركاً يمثلون اكثر من 60 بلداً، متضمنة اكثر من 40 رئيساً للأجهزة الرقابية. كان موضوع الندوة "انشطة التدقيق والاستشارة من قبل اجهزة الرقابة العليا: المخاطر والفرص، اضافة الى امكانية اشراك المواطنين". وكان جهاز الرقابة الهندي الرئيس الفني لهذا الحدث.



المشاركون ضمن ندوة الانتوساي التابعة للأمم المتحدة

قسم الموضوع الاساسي الى ثلاثة مواضيع فرعية:

- "التدقيق والمشورة من قبل اجهزة الرقابة: المتطلبات والفرص عملية التدقيق الحكومية". برئاسة جهاز الرقابة الصيني.
- "مخاطر وفرص التدقيق والمشورة من قبل اجهزة الرقابة العليا". برئاسة جهاز الرقابة في جنوب افريقيا.
- "فاعلية وشفافية التدقيق والمشورة من خلال مشاركة المواطنين". برئاسة دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UN DESA).

افتتح السكرتير العام للانتوساي د. جوزيف موزر الندوة عبر الاقرار بأن المواطنين في اوقات تقييد الميزانية يتسائلون بشكل قابل للتبرير كيف ان الادارة العامة يمكن ان تكون اكثر فاعلة وكفاءة وكيف تستطيع اجهزة الرقابة العليا ان تسهم في تلك العملية.

"كشفت التطورات الحديثة الحاجة المتزايدة لتدقيق حكومي خارجي فاعل وكفوء. اذ يطمح المواطنون في مختلف المجالات الى وجود مؤسسات رقابية فاعلة وقوية تكون قادرة على اجراء كشف وتجنب سوء التطورات غير المباشرة في مرحلة مبكرة."

ولم تعد ابراز نقاط الضعف الدقيقة وواجه القصور السابقة امراً كافياً. والمسألة هنا، وكما هو الحال في القيمة المضافة وتأثير المؤسسات الرقابية هو الحصول على ارضية صلبة في اي وقت. وعليه فإن هنالك ضرورة ملحة لأنخراط الأجهزة الرقابية في تقديم المشورة ذات التوجه المستقبلي إلى جانب التدقيق بأثر رجعي. في هذه العملية يجب بأي حال من الأحوال عدم التنازل عن مبادئ اعلاني ليمما والمكسيك. وبالمقابل فإذا لقي آذاناً صاغية سيكون من الممكن الوصول الى الهدف الرئيسي والذي هو الاستخدام الافضل للأموال العامة بطريقة تتسم بالمصداقية والموضوعية. كما أوجز ثلاثة أهداف للندوة:

- تحديد الآليات التي تستند عليها أجهزة الرقابة العليا **SAIs** في عملية تحسين اقتصاد وكفاءة الحوكمة العامة،
- تسليط الضوء على التدابير التي من شأنها أتاحه الفرص والحد من المخاطر في ذلك الجهد، و
- تسليط الضوء على الأساليب النافعة التي تقوم بدور أفضل الممارسات.



ممثلون من الأمم المتحدة يشاركون في الندوة

وقد أكد، وو هونغ بو، وكيل الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بيانه الافتتاحي على أهمية الحوكمة الرشيدة باعتبارها عنصراً أساسياً في التنمية المستدامة: "أدركت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي وحماية البيئة تشكل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. كما تعد الإدارة العامة الفاعلة والكفوء والاساسية أمر بالغ الأهمية في دعم الركائز الثلاث.

إذ اقترح بعض الخبراء أن الحوكمة الرشيدة هي الركيزة الرابعة في التنمية المستدامة. ونحن نتفق مع هذا الأمر بأن الحوكمة الرشيدة تقوي وتعزز الروابط المشتركة بين الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتضمن المستقبل الذي نرغب بتحقيقه أن يترجم على أرض الواقع".

وتناول المتحدثون على مدى 3 أيام من العروض، مختلف جوانب التدقيق والاستشارة. حيث ركزت العديد من العروض على بيان مدى اختلاف الاستشارة في تحديد الأثر الرجعي الكامل لمواطن الضعف والعيوب لمناهج

التدقيق المختلفة. وتناشد الاستشارة إلى تزويد كل من الجهات الخاضعة للتدقيق والمدراء الحكوميين بتوصيات محددة يمكن تطبيقها عملياً في تحسين الاقتصاد والفاعلية.



المشاركون من فيتنام في الندوة

وبغية أن تتسم هذه التوصيات بالمنفعة فينبغي أن:

- تمتاز بالوضوح والتركيز على الحلول،
- تحديد الأطراف المناسبة التي يكون لديها السلطة اللازمة للعمل،
- الدفاع بحزم من قبل **SAI** عند مواجهة التحديات، و
- أن تكون المنفعة هي الهدف من وراء أغراض التدقيق الأنبي.

وأختتم الاجتماع بتشجيع الأجهزة الرقابية في عملية دعم القرار العام للأمم المتحدة **66/209**، الذي ينص على الارتقاء بعوامل الكفاءة والمساءلة والفاعلية والشفافية في الإدارة العامة عن طريق تعزيز أجهزة الرقابة العليا. كما اتفق المشاركون عموماً أنه باستخدام المناهج الاستشارية وبالإضافة إلى مهارات التدقيق التقليدية، يمكن **SAIs** أن تساهم إسهاماً كبيراً في تعزيز فاعلية وكفاءة الحوكمة الرشيدة. وللإطلاع على جدول الأعمال الكامل وروابط العروض والاستنتاجات والتوصيات، لاحظ الموقع الإلكتروني،

<http://www.intosai.org/events/unintosai-seminars/22nd-unintosai-symposium/program.html>

لجنة بناء القدرات: مناقشة دولية لأجهزة الرقابة العليا لتسجيل خبراءها في قاعدة بيانات خبراء واختصاصيي منظمة الأنتوساي.

قامت اللجنة الفرعية الثانية للجنة بناء القدرات (CBC) - تطوير الخدمات الاستشارية - بتطوير قاعدة بيانات خبراء ومستشاري الأنتوساي لمساعدة أعضائها بتحديد المهنيين من مختلف الأجهزة الرقابية من ذوي الخبرة في حقول معينة للتدقيق. إذ يمكن للأجهزة الرقابية التواصل مع الخبراء لتعزيز عملية تبادل المعرفة وبناء القدرات. وتوجد العديد من الأدوات والإمكانيات لتبادل الخبرات بين خبراء ومتخصصين الجهاز الرقابي لصالح مجتمع الأنتوساي. ولذلك شجعت، اللجنة الفرعية الثانية، التي يرأسها الجهاز الرقابي العالي في بيرو جميع الأجهزة الرقابية لتسجيل في قاعدة بيانات العاملين المؤهلين والمهنيين المتقاعدين من مؤسساتهم في التدقيق الحكومي.

لإنجاز هذا العمل، طلبت اللجنة الفرعية الثانية من أعضاء الأنتوساي المستقلين بتعيين موظف ارتباط وتفويض هذا الشخص بتسجيل اثنين أو أكثر من المؤهلين مهنيًا. وعلى الموظف المعين إرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني cooperacion@contraloria.gob.pe إلى اللجنة الفرعية الثانية يطلب فيه اسم المستخدم وكلمة المرور لفتح حساب. وسيفتح الحساب مباشرة، وبعد ذلك سيتم حق الوصول إلى قاعدة البيانات للإطلاع على الاستشارات والتسجيل المستمر للخبراء.

ولمزيد من المعلومات اتصل باللجنة الفرعية الثانية على البريد الإلكتروني cooperacion@contraloria.gob.pe.

المناقشة الدولية الثانية حول المقترحات الخاصة بتنمية قدرات أجهزة الرقابة العليا SAI المزمع إطلاقها في تشرين أول 2013.

خلال الاجتماع الخامس للجنة التوجيهية للدول المانحة للأنتوساي الذي عقد في تشرين أول 2012، تقرر إطلاق المناشدات الدولية الخاصة بمقترحات تعزيز تنمية قدرات SAI سنوياً وبفترات زمنية محددة. وستطلق المناشدة الدولية الثانية الخاصة بالأقترحات في الاجتماع السادس للجنة التوجيهية للدول المانحة للأنتوساي في شهر تشرين أول للفترة من 18-19/2013 في بكين. بإمكان أجهزة الرقابة العليا في البلدان المؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية ODA إطلاق هذه المناشدات، كما هو الحال في المناطق الرئيسية والفرعية واللجان الرئيسية والفرعية للأنتوساي ومجاميع العمل التي قدمت مبادرات تهدف بالمقام الأول لمساعدة أجهزة الرقابة العليا في البلدان المؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية ODA.

خلال الدورة الأولى قدم 55 مقترح. وبما أن عملية المطابقة لا تزال جارية، فقد طرح إلى حد الآن 12 اقتراحاً لمشاريع قيد التنفيذ، وثلاث اقتراحات أخرى تمت الموافقة على تمويلها، والحوارات جارية بين المتقدمين وشركاء التنمية على 14 اقتراحاً إضافياً. وسيكون الاجتماع الدولي لعام 2013 من مرحلتين يقوم المتقدمين فيه بعرض مذكرة عن هذا المشروع مع الخطوط العريضة له ومن ثم تطوير هذه المذكرة إلى اقتراح أكثر شمولية عند الحصول على منفعة من مقدمي الدعم. ستقوم امانة الدول المانحة للأنتوساي بتنسيق العملية

ودعم المتقدمين في تطوير المذكرات الرسمية لهذا المشروع والأقترحات. أما بالنسبة للمرحلة الثانية، فقد قامت أمانة دول مانحي الأنتوساي بدعوة المناطق الرئيسية والفرعية للأنتوساي من أجل البحث عن مطالب على التدريب الإقليمي لتدوين الاحتياجات المعتمدة على أقترحات تنمية القدرات للأجهزة الرقابية الأعضاء تكون النماذج حول مذكرات المواضيع والأقترحات متاحة حالياً على الموقع الإلكتروني <http://www.idi.no/artikkel.aspx?MId1=105&AId=628> وباللغات الأنكليزية والعربية والفرنسية والأسبانية والروسية والبرتغالية.

ولمزيد من المعلومات الاتصال على الموقع الإلكتروني intosai.donor.secretariat@idi.no.

وضع مجموعة العمل حول قيمة ومنافع أجهزة الرقابة العليا لمسودة دليل الاتصالات
بغية تقديم الدعم في زيادة فاعلية أجهزة الرقابة العليا في إيصال النتائج الخاصة بعملهم، فقد اصدر فريق العمل حول قيمة ومنافع أجهزة الرقابة العليا مسودة إفصاح لدليل تبادل الآراء لغرض استخدامه من الأجهزة الرقابية. هذا الدليل تحت عنوان: "تبادل الآراء وتعزيز قيمة ومنافع أجهزة الرقابة العليا: دليل الأنتوساي"، يوضح الأدوات والمناهج المختلفة التي يمكن أن تستخدمها أجهزة الرقابة العليا لتبادل الآراء و التفاعل مع المواطنين وأصحاب المصالح الآخرين. يستمد الدليل من سياسة التواصل التابعة للأنتوساي، ومن توصيات ندوة الأنتوساي المنعقدة في فينا التابعة للأمم المتحدة في حزيران 2011، وممارسات التواصل الخارجية لأعضاء الأنتوساي. اذ تركز بدورها على المبادئ الرئيسية لتبادل الآراء، واستخدام الوسائل وادوات التواصل الخارجية، بضمنها مناهج في تطوير التفاعل البناء مع المواطنين

قدمت مسودة الإفصاح مؤخراً إلى الندوة الثانية والعشرين للأنتوساي/ الأمم المتحدة المنعقدة في فينا، النمسا بتاريخ 3/ آذار/ 2013. واستلمت التعليقات عند انعقاد الندوة وخلال مدة التعليق العام من 16 كانون ثاني ولغاية 1 نيسان 2013، وسيتم تحليلها ودمجها في الدليل. عموماً، أكدت التعليقات على قيمة الدليل والمنهج الذي اتبعته لتهيئة إطار عمل لدراسة كيف يمكن لأجهزة الرقابة العليا التواصل في عالم اليوم مع نطاق واسع من الجماهير المتنوعة ونشوء عجلة التواصل السريع. وقد ابدى الكثير عن تقديرهم حول التأكيدات الواردة في الدليل بشأن (1) منح المرونة لكل جهاز رقابة عالي لتطبيق الدليل ضمن سياق هيكله وبيئته الخاصة، (2) أهمية تبادل الآراء من كلا الجانبين مع المواطنين وأصحاب المصالح الآخرين، (3) تحديد مختلف الوسائل للتواصل المتاح لأجهزة الرقابة العليا. وطرحت الاقتراحات الفنية إضافة إلى الاقتراحات الأخرى.

سيتم عرض الدليل المعدل في اجتماع تموز لفريق العمل حول قيمة ومنافع أجهزة الرقابة العليا المنعقد في ليمبا - البيرو. من خلال الدراسة اللاحقة التي أجراها فريق العمل، سيتم اعداد الخطط من اجل عرض الدليل للمناقشة والموافقة المحتملة للأنتوساي في تشرين ثاني المنعقد في بكين - الصين
يتكون فريق المشروع ضمن فريق العمل والمسؤول عن تطوير الدليل من خمسة اجهزة رقابية وهي: الولايات المتحدة الأمريكية (منسق المشروع) النمسا وإسرائيل والصين الشعبية وتنازانيا مع منظمين مساهمتين مُنظمة الى فريق المشروع كذلك: منظمة الشراكة الدولية للموازنات العامة و وزارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية التابعة الى الأمم المتحدة.

اجتماع اللجنة التنفيذية والمالية للانتوساي

استضاف مكتب المسائلة الحكومية الامريكية من 19 الى 30 حزيران، الاجتماع التاسع للجنة التنفيذية والمالية التابعة للانتوساي في العاصمة واشنطن اذ حضر ممثلون من الامانة العامة للانتوساي واجهزة الرقابة العليا لكل: الصين والاكوادور والمكسيك والنروج والمملكة العربية السعودية وافريقيا الجنوبية والولايات المتحدة. وخلال الاجتماع، اوجز رئيس اللجنة اسامة الفقيه من المملكة العربية السعودية منجزات اللجنة التنفيذية والمالية التابعة الى الانتوساي، مشيرا الى العمل المتعلق بمراقبة تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتطوير جمعية الدول المانحة التابعة الى الانتوساي وقاعدة بيانات جهاز الرقابة العالي وتقييم تمويل الانتوساي وفريق عمل التوقعات المالية.



المشاركون في الاجتماع التاسع للجنة التنفيذية و المالية المنعقد في العاصمة واشنطن

استعرض الأمين العام للانتوساي الدكتور جوزيف موزر عددا من المستجدات منذ الاجتماع الثالث والستون لمجلس الادارة. وناقش الدكتور موزر احتياجات الانتوساي ليتمكن من العمل والاستجابة للمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

سلطت رئيسة فريق عمل التوقعات المالية في الرويخ جورجين كوسمو الضوء على عمل فريق مهام اعداد الخطة الاستراتيجية، المواضيع الناشئة والقضايا المالية. وبعد نقاش مطول، اقرت اللجنة بان الانتوساي قد تطورت الى منظمة اكثر ديناميكية مع تقدير اكبر من الجهات الدولية الاخرى. لذلك، اجزمت اللجنة بان الانتوساي ستنتفع من المرونة في المحافظة على اموالها وتلقي الدعم الاضافي من اعضائها في انجاز اهدافها واحتياجاتها الاستراتيجية

فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، ناقش كريس ميهام من الولايات المتحدة افتراضات التخطيط للخطة الإستراتيجية التي نتجت عن النقاشات الأولية مع مدير الانتوساي للتخطيط الاستراتيجي وآخرين. كما ناقش الخطوات الأولية التي يخطط فريق عمل التخطيط لاتخاذها قبل انعقاد الانكوساي الحادي والعشرين في بكين وبعده.

ناقش السيد فقيه تقدم وانجازات تعاون الانتوساي والدول المانحة منذ آخر اجتماع للـ **FAC** في تشرين اول 2012. تضمنت الانجازات اهتماما متزايدا من مجتمع التنمية الدولي لمشاركة الانتوساي في هذه المبادرة الفريدة و أشار السيد فقيه إلى توقيع مذكرة التفاهم من قبل بنك التنمية الآسيوي والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية وحلف **GAVI** في اجتماع اللجنة التوجيهية. اضافة لذلك فقد اعلن ان الصندوق الدولي لمحاربة الايدز والسل والملاريا وقع المذكرة في شباط 2013 وبذلك اصبح المانح الموقع رقم 20.

واطلع كارلوس بوليت من الإكوادور للجنة على المنظور الإقليمي حول تعاون الانتوساي - الدول المانحة وقدم تقريرا حول الانجازات الأخيرة للـ **OLACEFS**.

وتحدث جين دودارو من الولايات المتحدة عن وضع المجلة الدولية للتدقيق الحكومي وأهمية التقنية في مستقبلها.

وركز خوان بابلو من المكسيك على التطورات الأخيرة ضمن قاعدة بيانات الجهاز الرقابي وبضمنها التقدم في مجال المسح الشامل والعوامل الالكترونية الأساسية في قاعدة البيانات.

قدم تيرنس نومبيي من جنوب افريقيا معلومات حول إطار قياس أداء الجهاز الرقابي.

وابلغ زو ويبي من الصين حول احراز التقدم في إعداد اجتماع الانكوساي الحادي والعشرين في بكين.

مجموعة عمل الافروساي الخاصة بالتدقيق البيئي تستضيف الاجتماع الثالث

عقدت مجموعة عمل الافروساي الخاصة بالتدقيق البيئي ولجنتها التوجيهية الاجتماع الثالث للمجموعة للفترة من 14 لغاية 18 نيسان 2013 في القاهرة وحضر الاجتماع ثلاثة واربعون عضوا من سبعة عشر بلدا افريقيا بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الدولية (مثل **FAO** و **GIZ**) والجهاز الرقابي الاندونيسي والرئيس المرتقب لمجموعة عمل الانتوساي الخاصة بالتدقيق البيئي.

وسبق الاجتماع دورة تدريبية حول التعدين. وقد غطى الاجتماع مواضيع الفساد والاحتيال في التدقيق البيئي حالة المياه الأفريقية والتحديات المستقبلية وتدقيق التعاون البيئي لحوض نهر النيل. كما قدم فريق عمل الاربوساي حول التدقيق البيئي تقريره خلال الاجتماع.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالجهاز الرقابي المصري على العنوان الالكتروني الاتي

ircdept@yahoo.com

نشرة جديدة لليوروساي تتضمن الممارسات الجيدة بين أجهزة الرقابة العليا كيف بإمكانك معرفة الحدثة والابتكار في أجهزة الرقابة الاوربية؟ و كجزء من عمل فريق هدف اليوروساي المسئول عن تحديد ونشر أفضل ممارسات بناء القدرات، فقد اصدر اليوروساي مؤخرا الإصدار الأول من

ابتكارات اليوروساي: تشارك الممارسات الجيدة ضمن أجهزة الرقابة العليا. و هي متاحة على الانترنت باللغة الانكليزية على <http://www.nik.gov.pl/plik/id,4812,vp,6255.pdf> . يوفر المنشور منتدى لأجهزة الرقابة العليا الاوربية لنشر ما يعدونه احداث ابتكاراتهم المثيرة للاهتمام.

وارسل خمسة عشر جهازا رقابيا ثلاثة واربعين مثلا مختلفا للطبعة الأولى. تضمنت الأمتلة عملا في ليتوانيا حول متابعة التوصيات والعمل في فرنسا لإجراء وقائع التدريب الداخلي المتوفرة عبر الدائرة التلفزيونية لأجهزة الرقابة العليا التي تتحدث باللغة الفرنسية الأخرى وكذلك الجهود في المانيا لزيادة شفافية الموازنة وفي استونيا لتقليل معدلات الكربون البيئية والعمل في المملكة المتحدة حول مساعدة الحكومات في اتخاذ منح رصين تجاه تقليل الإنفاق.

وينبغي ان يكون كل قيد موجزا - لا يزيد عن ثلاثة إلى أربعة فقرات. كجزء من جعل نقل المعرفة ذات طابع ديمقراطي يتم اتاحة العناوين الالكترونية الفردية ليتمكن أي شخص يرغب في الحصول على المزيد من المعلومات الاتصال مباشرة مع أولئك المسؤولين عن الابتكار.

تجري ترجمة المنشور إلى الفرنسية والاسبانية ومن المحتمل ان تترجم إلى لغات أخرى في المستقبل. في هذه المرحلة يتم التخطيط لنسخة ثانية في كانون ثاني 2013. ويخطط اليوروساي للمتابعة لتقييم منفعية المنشور وهل ان القراء قد اتصلوا بالمعنيين عن هذه التحديثات. للمزيد من المعلومات abaldacchino@ccomptes.fr.

مؤتمر اليوروساي للشباب في لاهاي

في حزيران 2014 ستكون محكمة التدقيق الهولندية المضيف الفخري لاجتماع اليوروساي التاسع في لاهاي. في سياق الاستعداد للاجتماع، ستعقد محكمة التدقيق الهولندية مؤتمرا لليوروساي للشباب (YES) في روتردام في 20-22 تشرين الثاني 2013.



فريق YES

سيكون لمؤتمر **YES** نفس الفكرة أي - الابتكار- كما هو الحال في اجتماع اليوروساي التاسع وسيلغ الاجتماع باراء الاجيال الشابة والقادة المستقبليين المحتملين لأعضاء اليوروساي. وستتاح فرصة ممتازة لأعضاء كادر الشباب لطرح أفكار جديدة وتبادل معرفتهم مع النظراء الاوروبيين.

وسيضع كل من اجتماع اليوروساي **2014** ومؤتمر **YES** هذه الفكرة موضع التنفيذ. وإلى جانب العروض والمحاضرات الكاملة القصيرة، فان بإمكان المشاركين ان يتطلعوا لفعاليات تطبيقية وسيكون مؤتمر **YES** تجربة تفاعلية مع ابتكارات ابداعية بضمنها ورش عمل أعضاء اليوروساي للبحث عن حلول ابداعية للتحديات التي تواجه أجهزة الرقابة العليا وستوفر ترابطا استثنائيا وفرصة بناء علاقات.

ان محكمة التدقيق الهولندية وفي نفس السياق على ثقة مطلقة بان جيلا جديدا من المدققين الحكوميين سيتمكن إضافة جدول اعمالهم الخاص بهم إلى وقائع جلسة اليوروساي **2014**. ان الفكرة هي ان يعمل الموظفون الشباب في الجهاز الرقابي جنبا إلى جنب خلال مؤتمر **YES** لغرض الهام بعضهم البعض والعودة إلى ديارهم مع شبكة جديدة من الصلات التي لا تقدر بثمن.

و قد نظم مؤتمر **YES** موظفو محكمة التدقيق الهولندية الشباب من مرحلة الإعداد ولغاية مرحلة التقييم حيث تم استدعاء موظفين اثنين من كل جهاز رقابي لا تتجاوز اعمارهم الخامسة والثلاثين، بغية الانضمام إلى هذا المؤتمر. للمزيد من المعلومات حول اجتماع يوروساي التاسع ومؤتمر **YES** الرجاء زيارة الموقع الالكتروني التالي . <http://www.eurosai2014.nl>

الحوار بين منظمة الاولاسيفس ومنظمات متعددة الاطراف

في شباط 2013، زار السيد اوكستو نارديز رئيس الاولاسيفس ومحكمة الحسابات الفدرالية البرازيلية مجموعة من المؤسسات متعددة الاطراف واجهزة رقابية عليا لاجراء مناقشات حول مبادرات التعاون وبناء اتصالات مع جهات لها القدرة على ان تكون شريكة مهمة للاولاسافس في مجال تبادل المعرفة والدعم لمشاريع التنمية المؤسساتية.

جرت الاجتماعات الرئيسية في منظمة البلدان الأمريكية ومكتب المساءلة الحكومية ومصرف التنمية لبلدان الامريكيتين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي التابع للامم المتحدة والامانة العامة للامم المتحدة ومكتب المدقق العام الكندي ووكالة التنمية الدولية الكندية (CIDA). وقد كانت تعرض الخطط الرئيسية للاولاسافس في كل اجتماع مع التركيز الخاص على بناء القدرات. وناقش المشاركون سبل تعزيز برامج بناء القدرات باستخدام التدقيق المنسق لتعزيز أثرها. حيث يتيح هذا النوع من التدقيق تطبيق المعرفة المنهجية والفنية على المشاكل والنتائج الواقعية في نتاج ملموس - تقرير التدقيق - الخاص بقطاع او منطقة ما.

كانت الوكالة الالمانية (GIZ) شريكا هاما في دعم اولى عمليات التدقيق المنسقة التي جرى تنفيذها في الاولاسيفس. وتسعى الاولاسافس اليوم الى كسب مشاركين آخرين لتوسيع هذه المبادرات ونشرها. من الممكن ان تكون عمليات التدقيق المنسقة عنصرا هاما للتعاون متعدد الأطراف لانها تحقق (1) توازنا جيدا بين الالتزامات والمنافع بين المشاركين (2) مكاسب كبيرة ومشاركة في التكاليف و(3) جداول زمنية ومواضيع مراجعة ونتائج ملموسة تساهم في تقديم مؤشرات جيدة لقياس النتائج.



الوزير اوكستو نارديز رئيس الاولاسافس و الامين العام لمنظمة الدول الامريكية خوسيه ميغيل انسولوزا

من خلال دعم فعاليات تدريبية محددة وتشكيل شبكات مهنية مع اجهزة الرقابة العليا المنضوية تحت منظمة الاولاسافس وتسهيل مشاركة الخبراء والانخراط في جدول اعمال مشترك، فان المنظمات متعددة الاطراف واجهزة الرقابة العليا المتمرسنة لن تقتصر على تحقيق مساهمات مهمة في تحسين التدقيق الحكومي في امريكا اللاتينية ودول الكاريبي فحسب بل ستجني لأجهزتها ثمار التعلم ايضا.

لمزيد من المعلومات الاتصال بمحكمة الحسابات الفيدرالية البرازيلية على العنوان البريدي
olacefs@tcu.gov.br

الاجتماع الثالث والعشرون للاولاسيفس والمزمع عقده في تشيلي

يجري اعداد التحضيرات للاجتماع السنوي للاولاسافس في سنتياغو - تشيلي في كانون الاول 2013. سيتناول الاجتماع المسائل الادارية والتنظيمية المتعلقة بمنظمة الاولاسافس وآخر المستجدات عن مبادرات الجهات الفنية المختلفة في الاولاسافس، على سبيل المثال وضع نظام إدارة المعرفة والتقدم الحاصل في نظام التدريب الاقليمي. كذلك ستناقش الجمعية العامة اربعة مواضيع فنية كان قد اتفق على عرضها اثناء الاجتماع السابق في البرازيل في تشرين الثاني 2012. والمواضيع هي (1) اداة لمكافحة الفساد يجري تحضيرها من لجنة الاخلاقيات العامة والنزاهة الادارية والشفافية وسيقدمها جهاز الرقابة العالي التشيلي، (2) القضايا البيئية الناجمة عن تدمير التنوع البيولوجي والتي سيعرضها جهاز الرقابة الارجننتيني، (3) اثر تطبيق اطار عمل ادارة الاداء في احد الاجهزة الرقابية في المنظمة وسيعرضه الجهاز الرقابي العالي في بيرو (4) مشاركة المواطنين في الرقابة المالية وسيقدمها جهاز الرقابة العالي في كوستاريكا.

ولمزيد من المعلومات إضافة الاتصال بالاولاسافس على الموقع الالكتروني

relaioneinternacionales@contrloria.cl.

مجموعة عمل الإنتوساي حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات (WGITA) والبرنامج التابع لمبادرة التنمية الإنتوساي (IDI) حول تنمية قدرات تدقيق تكنولوجيا المعلومات

آخر مستجدات
مبادرة تنمية
الإنتوساي



ان برنامج تنمية القدرات في مجال تدقيق تكنولوجيا المعلومات هو جهد تعاوني بين (WGITA) و (IDI), حيث تمت تجربته في الدول الناطقة باللغة الانكليزية للافروساي وذلك في ايلول 2012.

اجتماع منظمة أجهزة الرقابة العليا الأفريقية للدول الناطقة باللغة الانكليزية لاستعراض التدقيق الإرشادي حول تكنولوجيا المعلومات Pilot IT Audits

أجرت الأجهزة المشاركة في البرنامج تدقيق إرشادي حول تكنولوجيا المعلومات للفترة ما بين 6 الى 15 اذار 2013, حيث اجتمع احد عشر جهازاً رقائياً في زامبيا لمناقشة تقارير التدقيق الإرشادي حول تكنولوجيا المعلومات التي أجريت في الأجهزة الرقابية المعنية. كما تم استعراض هذه التقارير من قبل الخبراء والأقران, بالإضافة إلى ذلك, قدم المشاركون ملاحظات حول تكنولوجيا المعلومات دليل المراجعة المحدث لمنظمة أجهزة الرقابة العليا الأفريقية للدول الناطقة باللغة الانكليزية. وتلت مناقشات ورشة عمل تدريبية لمدة 5 أيام على برمجيات تخطيط موارد المؤسسات, مع التركيز على استخدام تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب (CAATS), ونظام إدارة التدقيق لاستخراج البيانات وتحليل البيانات. حضر البرنامج 35 مشاركاً و 5 منسقين.

مبادرة تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة (برنامج 3i)

اطلقت المرحلة الأولى من برنامج 3i من قبل مبادرة تنمية الإنتوساي وتمويل من البنك الدولي وللفترة 2012-2014 في المناطق الناطقة باللغة الإنجليزية من الإنتوساي. ويركز هذا البرنامج على الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية ويجري تنفيذه في إطار شراكة مع لجنة الإنتوساي للمعايير المهنية ولجانها الفرعية ولجنة بناء القدرات الإنتوساي ومناطق الإنتوساي ذات الصلة. ويدعم البرنامج 3i تنفيذ المعايير الدولية للتدقيق المالي وتقويم الأداء و رقابة الامتثال على المستويين 2 و 4 من إطار المعايير الدولية.

ورشات عمل إدارة 3I

أجريت ورشتي عمل لبرنامج 3i للفترة ما بين 27 شباط الى 1 اذار في كمبوديا ومن 11-13 اذار 2013 في البوسنة والهرسك للأجهزة الرقابية المؤهلة التابعة للإنتوساي والأوروساي. وكان الحضور من ممثلي الإدارات العليا لـ 20 من الأجهزة الرقابة العليا

للأسوساي و 9 أجهزة ومكتبين تدقيقين دون الصعيد الوطني من الأوروساي. تعزز ورش العمل هذه الوعي بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة في أجهزة الرقابة الإقليمية ومشاركة الخبرات حول القضايا الإستراتيجية المتعلقة بتنفيذ المعايير الدولية وعرضها على ادوات تقييم الامتثال للمعايير الدولية (iCAT). وقد طورت (iCAT) لدعم الاجهزة الرقابية لفهم متطلبات المعايير الدولية عند مستوى 2 و 4 من اطار عمل المعايير الدولية وتخطيط الاجهزة الرقابية للوضع الحالي من المتطلبات وتحديد الآليات التي تستخدمها الاجهزة الرقابية للتمكن من تلبية المتطلبات من عدمه. وقد فام الحضور (جميع المشاركين من اجهزة الاسوساي وثمانية اجهزة من اليوروساي) بتوقيع وثيقة التزام بتنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا.



الوفود المشاركين في مبادرة التنمية الدولية- ورشة عمل إدارة برنامج 3i الذي أقيم في سرايفو بتاريخ آذار 2013.

اجتماع تطوير المنتج حول كتيب تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة الدولية – تقييم أداء

اجتمع فريق من الخبراء والموجهين في بوتان للفترة ما بين 8 الى 26 نيسان 2013 لتطوير كتيب تنفيذ المعايير الدولية – تقييم الأداء والمناهج التعليمية للدورة التعليمية الالكترونية (عبر الانترنت) حول تنفيذ المعايير الدولية في تقييم الأداء.

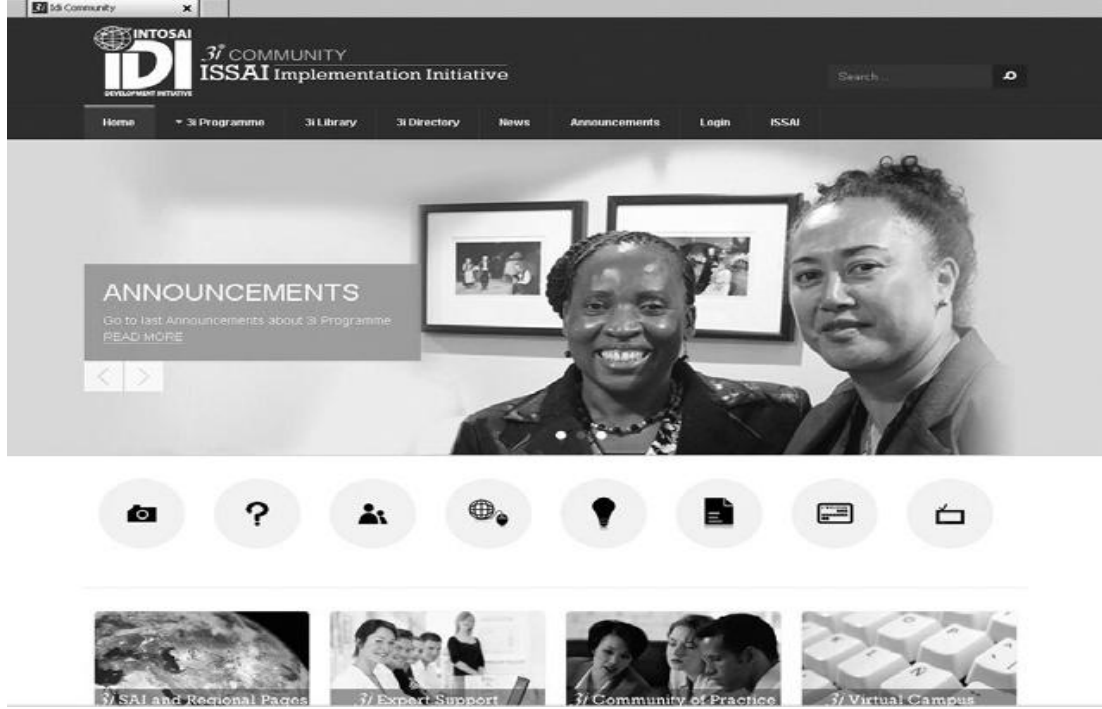
اجتماع تصميم ورشة عمل حول تسهيل تنفيذ المعايير الدولية

اجتمع ثمانية متخصصين للتدريب على المبادرة في بوتان للفترة ما بين 15-23 نيسان 2013 لتطوير المناهج التعليمية في ورشة عمل مدتها 6 أيام حول تسهيل تنفيذ المعايير الدولية. سوف تدرب ورشة العمل هذه منسقين مستقبليين للمعايير الدولية وبثلاثة ادوار رئيسية: تبني تطبيق المعايير وإدارة المشروع والمساعدة المباشرة والالكترونية في تطبيق المعايير الدولية. ويتوقع تنفيذ ورش العمل هذه في نهاية عام 2013 وبداية 2014.

البوابة الالكترونية لمجتمع برنامج 3i

انطلقت البوابة الالكترونية لمجتمع 3i كجزء من برنامج 3i وذلك لتوفير وعي أوسع حول مجتمع الانترنت. وتهدف البوابة إلى خلق مجتمعات تمارس تنفيذ المعايير الدولية من خلال توفير منصة لخلق ومشاركة المعرفة والتفاعل معها بالإضافة إلى دعم تنفيذ المعايير ذات العلاقة.

وهي متوفرة الموقع الالكتروني: <http://www.idicommunity.org/3i/>.



صورة من الصفحة الالكترونية للبوابة الالكترونية لمجتمع برنامج 3i

مبادرة التنمية التابعة للانتوساي/برنامج التخطيط الاستراتيجي التابع للمنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الفرنسية (CREFIAP)

منذ عام 2005، اجري برنامج التخطيط الاستراتيجي لمبادرة التنمية بما ينسجم برنامجه لتقييم احتياجات بناء القدرات وذلك لتطوير قدرة الأجهزة الرقابية في تشكيل خططهم الإستراتيجية. وقد تم عقد اجتماع مراجعة التخطيط الاستراتيجي بالإضافة إلى ورشة عمل تخطيط تشغيلي في المغرب للفترة ما بين 18-21 آذار وكجزء أخير من برنامج التخطيط الاستراتيجي للمنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الفرنسية (CREFIAP). وقد طورت الأجهزة المشاركة الخطط الإستراتيجية في أثناء مراجعتهم لها في أثناء الاجتماع. وقد تدرب المشاركون أيضا على تطوير الخطط التشغيلية لأجهزتهم الرقابية بما يتفق مع كتيب التخطيط الاستراتيجي لمبادرة التنمية.

وسيلة الاتصال بمبادرة التنمية الخاصة بالانتوساي

لمناقشة اي قضايا مثارة في هذه الطبعة عن مستجدات مبادرة التنمية الرجاء الاتصال بـ IDI على:

البريد الالكتروني: idi@idi.no

الموقع الالكتروني: <http://www.idi.no>



يوليو	اغسطس	سبتمبر
<p>2 اجتماع فريق عمل حول قاعدة بيانات اجهزة الرقابة العليا, ليما/بيرو</p> <p>3-5 اجتماع مجموعة العمل حول قيمة ومنافع اجهزة الرقابة العليا, ليما/بيرو</p> <p>8-12 ورشة عمل لاجهزة الرقابة العليا في امريكا اللاتينية والكاربي حول اطر عمل اداء الجهاز الرقابي, ليما / بيرو</p>	<p>9 اجتماع مجلس إدارة منظمة الأجهزة الرقابية في المحيط الهادي في "غوام"</p> <p>9-10 اجتماع لجنة التوجيه ولجنة تبادل المعرفة ولجنة تقديم الخدمات المعرفية, القاهرة, مصر</p> <p>10-13 مؤتمر منظمة الأجهزة الرقابية في المحيط الهادي في "غوام"</p> <p>18-19 اجتماع اللجان الفرعية لتدقيق الامتثال, برازيليا/البرازيل</p> <p>26-28 مؤتمر الاسوساي واليوروساي في موسكو/روسيا الاتحادية</p>	<p>18-19 اجتماع اللجنة التوجيهية, الانتوساي - التعاون بين الجهات المانحة, بيجين/الصين</p> <p>21 الاجتماع الرابع والستون لمجلس ادارة الانتوساي, بيجين/الصين</p> <p>21-26 اجتماع الانكوساي الواحد والعشرون, بيجين/الصين</p> <p>26 الاجتماع الخامس والستون لمجلس ادارة الانتوساي, بيجين / الصين</p>
يناير	فبراير	مارس

ملاحظة المحرر: ان الغرض من نشر هذه المفكرة هو دعم إستراتيجية التواصل في الانتوساي، وكوسيلة لمساعدة أعضاء الانتوساي على تخطيط وتنسيق جداول أعمالهم. وسيشمل هذا الباب الدوري من المجلة ما يقام من أنشطة في سائر أنحاء الانتوساي، فضلا عن الأنشطة الإقليمية مثل المؤتمرات والاجتماعات العامة واجتماعات مجالس الإدارة. وبسبب ضيق المساحة، تعذر إدراج العديد من الدورات التدريبية والاجتماعات

المجلة الدولية للتدقيق الحكومي-يوليو 2013

المهنية الأخرى التي تقيمها مناطق المنظمة. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسكترارية العامة لكل مجموعة عمل إقليمية.

INTOSAI

